

- ۲۹ -

سیم



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

در دفتر کتب کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

شماره V.91.4.A

ثبت گردید.



جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه ملی ایران

تیر ماه ۱۳۹۰



الحمد لله رب العالمين
هذا نوح شرف قبر و ولادته
حضرت نوح صاحب الانتاج
و سبع الأحكام العالمة الروحانية
أبي الحسن محمد بن علي بن أبي طالب
مذكرة الحمد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَوَّالِ الْأَرْضَ شَفَعًا فَابْنَتْ فِيهَا حَبَّادَ عَبْنَادَ فَضْبًا
وَخَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ دَنْبًا وَصَهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ فَدَرًا
وَالصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ الطَّيِّبَيْنِ الْأَطْهَارِ

وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ جَمِيعِهِمْ مِنْ إِلَانِ الْهَبَّامِ بْنِ الْأَذْ

وَبِهِ كَانَ فَانِهِ لَا كَانَ بَحْثُ الْمُشْتَقِّ مِنْ أَنْقَرِ الْمَبَاثِ وَأَغْفَنِهَا

وَبِهِ كَانَ يَكْتُبُ كَثِيرًا مِنَ الْفَرْوَعِ الْفَفْقَمَةِ وَالْمَبَاثِ الْعُلْمَةِ

أَحْبَبَتْ أَنْ ذِكْرَهُ فَأَوْصَلَ الْبَرَهَنِيَّ الْقَاعِدَ رَأْسَهُ



فِي فَسَادِ الْإِشْتِفَافِ

مِنَ الْإِسْطَاطِينِ فَلَعْلَهُ يُكَشَّفُ بِالْجَمَاعِ عَنْ مَعْذِلَةِ الْمُشَكِّفِ
وَيُنْضَحُ بِهِ الْمُنْزَكِلُ بِإِنَّ الْإِسْطَاطِينَ فَنَفُولُ رِبَابَتِهِ الْأَوْقِنِ
فَدَفَسُوكُوا الْإِشْتِفَافُ عَلَى فَسَادِهِ أَحْدَهَا الصَّفِيرُ
وَثَانِهَا الْكَبِيرُ وَثَالِثُهَا الْأَكْبَرُ وَارْدَوَا بِالْأَوْلَى هَا
كَانَ التَّغْيِيرُ بِالْهَبَشِرِ فَفَطَ مَعْبُداً حِرْفَ الْأَصْرَارِ وَبَالْثَالِثِ
مَا كَانَ التَّغْيِيرُ بِالْزَّنْبِيرِ وَبِالْثَالِثِ مَا كَانَ التَّغْيِيرُ بِغَيْرِ بَلِيلٍ
بَعْضُ الْحِرَوفِ الْأَقْلَى هُوَ الْإِشْتِفَافُ الْمَعْرُوفُ وَمَثَالُهُ
وَمُثَالُ الْثَّالِثِ يَا مُثَالُ صَنْهَا حِرْفُ (ك) وَالْوَالِ (وَهِيَ)
فَانْتَهَا بِزَنْبِيرِ كَلْمَ مَوْضِعُهُ لِلْجَرْحِ وَبِنَفْدِيْمِ الْكَافِ وَالْمِيمِ عَلَى الْأَكْبَرِ
مَوْضِعُهُ لِلْكَافِ وَبِنَفْدِيْمِ الْلَّامِ وَالْكَافِ عَلَى الْمِيمِ كَلْمَ مَوْضِعُهُ
لِلْكَافِ بِالْبَدْبُشِيْنِ وَبِنَفْدِيْمِ الْمِيمِ وَالْلَّامِ عَلَى الْكَافِ كَلْمَكِ
مَوْضِعُهُ لِلْغَلَبَةِ وَالْسَّلَطَنَةِ وَمِنْهَا حِرْفُ (ف) وَ
(وَ) وَالْوَالِ، فَانْتَهَا بِزَنْبِيرِ فُولِ مَوْضِعُهُ لِلنَّكَلِ وَبِنَفْدِيْمِ الْأَفْضَلِ
وَالْلَّامِ عَلَى الْوَالِ مَوْضِعُهُ لِلْجَارِ الْوَحْشَى وَبِنَفْدِيْمِ الْلَّامِ وَالْوَالِ



فِي قِسْمَاتِ الْأَشْعَافِ

٤

عَلَى الْفَافِ هُوَ شُوَعْرُ الْطَّعَامِ الْعَرَبِيُّ الْعَمُو بِالْبَدْ كَا فَهْلَشْ
حَرَفُ لَهُ زَنْ دَى فَانْهَا بِنْزِيْبِ كَهْنِيْ مُوضِعُهُ لَخَافِ
الْسَّبِيْحِ وَبِنْقَدِ بِهِمِ التَّوْنِ عَلَى الْكَافِ وَالْبَاءِ مُوضِعُهُ لَهَجِ
أَوْ الْمُعْنَى بِالْغَيْرِ الْمُخْنَاءِ وَبِنْقَدِ بِهِمِ الْكَافِ وَالْبَاءِ عَلَى الْغِ
مُوضِعِهِ لَهُمِ الرَّاِبِيلِ الْمُسْبِتِ نَحْنُ الْفَرْجُ وَمِنْهَا حَرَفُ فَتَ
وَرَوْدَ فَانْهَا بِنْزِيْبِ فِرْهُ مُوضِعُهُ لَنْبَلَةِ الشَّهْوَفِ الْأَكْلِ
وَبِنْقَدِ بِهِمِ الْفَافِ فِي الْمِيمِ عَلَى الرَّاءِ مُوضِعُهُ لِلْغَلَبَةِ لَهَا وَبِنْقَدِ
الْمِيمِ الرَّاءِ عَلَى الْفَافِ مُوضِعُهُ لِجَادِ الْسَّاهِمِ عَنِ الْفَرْضِ وَبِنْقَدِ
الْرَّاءِ وَالْمِيمِ عَلَى الْفَافِ مُوضِعُهُ لِلْفَوْهَ وَمِنْهُ فَوْهُمْ يَأْكُلُونَ مَا
بِالرَّمْقِ وَوَجْهُ الْأَشْفَافِ هُمْ بِهَا مُعَبَّدُونَ إِذَا
وَعَدُوا دُرْضُوحَ الْفَرْعَيْرِ وَالْأَصْلَيْرِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهَا هُوَ بَدْ
وَجْهُ جَامِعِ يَزِيْدِ الْمَعْنَى مِلْحُظَ بِازِاءِ مَطْلُوقِ ثَلَاثِ الْحَرَفِ مَعِ
فَطْعِ النَّظَرِ عَنِ خَصْوَصِيَّةِ الْأَرْتِيْبِ الْرَّكِيْبِ الْجَامِعِ كَا فَهْلَشْ
فِي الْمَثَالِ الْأَقْلَهُ وَالْأَثْقَدُ وَفِي الْأَكْثَرِ الْمُخْنَهُ وَالْمُسْتَهْوِدُ وَفِي

فَلَا يُنْهَا الْأَشْوَافُ

الثالث المخفا والمترافق الرابع الغلبة والغير مطرد والثالث
البعض بامثلة هنها الفحص المفعم المشترك كان في افاده معنى
الكره مع اخلاقا من الاصل بما حصل بعد الانفصال والثانية
بما لم يحصل بعد فنها الفرض والخاص المشترك
فان افاده معنى كل مع اخلاقا من الاول بالأكل بالآلة
والثالث بناء المفهوم منها الشلل والشلل المشترك كان في افاده
معنى الوهن والخل مع اخلاقا من الاول بالاجهاكا الحما
ونحو والثانية بالعرض ومنه الولد للفرارش وللعامير
الاخير اي ما ي Suspense براد بحسب به من ونان يكون له
قد يكفي ثلب ثلب اي اعبر وفق سر ووجه الاستفهام
فذلك ابضا وجوه قد المشتري في المعابر لا بد ان يعبر
الاصل في ذلك ابضا احرق المشترك كما اعتبر غلام الحرق
في الامثله المقدمة للقسم الثاني والافراج جميع احلاط
على الآخر من حيث الفرع ينتهي والاصلية مع ظهور النها

فِي قُسْطَ الْأَشْفَافِ

مُزِحِّيَ اللُّفْظُ وَالْمَعْنَى مَا لَأَرْجُلَهُ ثُمَّ دَهْوَ الْأَصْلَيَّ الْحَقُّ
بِدَهْوَ اسْتَفْلَاهَا بِالْوَضْعِ لِلْجَامِعِ وَوَضْعِ خُصُوصَتِهَا
الْأَكْبَرِ بِخُصُوصَتِهَا الْمَاعِنِ مَا لَمْ دَرَكْ لَهَا مَضَا فَإِذَا
خَلَافُ الْأَصْلِ مِنْ لِزَامٍ بَنْعَدُ الْوَضْعَ مِنْ حِثَّ الْمَادِهِ وَ
الْخُصُوصَةِ مِنْ دُونِ يَيْنَهُ وَبِرْهَا وَحْيَ فَاللِّزَامُ بِاسْتَفْلَاهِ
الْوَضْعِ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَفْاظِ بِمَا دَهَّنَهَا وَهَبَّهَا
الْخَاصَّةُ بِهَا أَوْ لِمِنْ الْلِزَامِ بِالْأَشْفَافِ وَمِنْهُمْ أَكْثَرُ
نُصُوْبِ الْجَامِعِ مَعَ امْكَانِ الْمَنَافِسِ فِيهِ أَيْضًا الْأَبْوَاجُ الْحَكَمُ
بِالْأَشْفَافِ مَعَ كُونِ النَّعْدَةِ فِي الْوَضْعِ خَلَافُ الْأَصْلِ فَكَانَ
الْأَشْفَافُ فِي الْفَسْمِ الْأَنْجَرِينَ أَوْ لِوَاحِسِنِ بْلَهُ الْمَجَّهُ
وَالْمَنْجَّهُ وَكَيْفَ كَانَ فَلِيْسِ الْمُفْصُوْبُ بِالْكَلَامِ فِي الْمَغَامِ الْأَمْ
الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْوَاتِ وَاحِسِنِ بْلَهُ فِي نَعْرِمِ الْمَسْنُوِّ
بِهَذَا الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ لُفْظٍ وَأَفْوَى اصْلَاهُ فِي حِرْفٍ وَمَعْنَاهُ
ذِيَادَهُ فِي الْمَعْنَى وَارِدًا بِالْعِنْدِ الْأَخْبَرِ الْأَخْرَاجِ مِثْلِ الْكَبَّدِ



فِي الْمُصْدَرِ أَصْلًا وَالْفَعْل

وَالْكَلَبُ الْأَرْثُ وَالْمَبْرُثُ لَوْنَانَا بِاِخْتَادِهَا فِي الْمَعْنَى فَيَا
جِبْلُكَ زِبَادَةُ فِي الْمَعْنَى زِبَادَةُ الْحُرْفِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْأَقْبَلِينَ
فَلَا إِشْفَاقٌ لِأَحْدَاهُ عَنِ الْأُخْرَ فَكُونَانِ مِنَ الْمُزَادِ فِي هِنْيَ
الْتَّعْرِيفُ جَمِيعُ الْوَجُوهِ السَّعْدِ الْمُعْرُوفُ فَوْرَ اسْمِ الْأَلْهَ وَالصَّفَةِ
الْمُبَشِّهِ بِإِذْنِهَا وَاسْمِ الرَّفَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمُصْدَرِ الْمُبَهِّ
غَيْرُهَا الظَّهُورُ مُوافِقُهُ الْحُرْفِ بِنَاءً عَلَى اصْلَيْهِ الْمُصْدَرِ
وَزِبَادَةِ الْمَعْنَى فِي الْجَمِيعِ لَكِنَّ كَوْنَ الْمُصْدَرِ أَصْلًا فِي هِنْيَ
كَاسْبِيَّهُ وَأَقْمَا اصْلَيْهِ الْفَعْلُ الْمُصْدَرُ فِي خَلْفِهِ
هَذَا التَّعْرِيفُ لِظَّهُورِ عَدْدِ زِبَادَةِ الْمُصْدَرِ عَلَيْهَا فِي الْأَفْعَاءِ
وَكَمْفُكَانِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَصْلَيْهِ وَالْفَرْعَيْرِ بِهِ
الْمُصْدَرُ وَالْفَعْلُ فِيهِمْ وَهُمُ الْأَكْثَرُ عَلَى كَوْنِ الْمُصْدَرِ أَصْلًا
قَطْرًا إِلَى بِقَاءِ حِرْفِهِ وَمَعْنَاهُ فِي سَبَابِ الْمُشَفَّعَةِ وَمَنْهُمْ
كَوْنُ الْفَعْلِ أَصْلًا وَلِعِلَامِ نَظَرِهِ إِلَى إِذَا إِشْفَاقَ الْأَقْبَلِ
هَنَا غَيْرُ مُتَحْفَظٍ بِلَغْيِهِ مُمْكِنٌ لَا كَوْنِ الْمُصْدَرِ كَلَامٌ لِلْفَعْلِ



فِكْرَةُ الْمَصْدِرِ أَصْلًا وَالْفَعْل

نَقَابِ الْهَبَّةِ وَعَدْ سِرَّاً الْمَصْدِرِ بِيَتْرَةِ الْأَفْعَالِ وَكَلَّا
الْأَفْعَالِ بِهِ الْمَصْدِرِ بِالْتَّعْرِيفِ عَنِ الْهَبَّةِ بِخَرْجِ جَاعِزِ الْمَصْدِرِ
وَالْفَعْلِيَّةِ فَلَا يَمْكُنُ الْإِلْزَامُ بِالْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعَيِّةِ وَأَدْ
مِنْهَا فَعْلٌ عَنِ الْأَشْفَاقِ الْفَظِيلِيِّ الْمَعْنَوِيِّ فَلَا يَحْذَرُ أَنْ يَقُدِّمُ
فِي الرَّثِيرِ إِنَّا هُوَ الْمَعْنَى الْفَعْلُ وَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَصْدِرِيِّ بِلِدْ
مُعَسَّساً بِالْأَشْفَاقِ إِنَّا نَتَرَعُ بَعْدَ بَحْثِهِ وَالْحَدِيثِ فِي الْجَانِبِ
مِنْ كُونِ الْجَمِيعِ مُنْفَرِعاً عَلَى الْفَعْلِ وَمُنْتَرِعَا عَنِهِ وَلَذَا تَرَى
اللُّغُوتِيَّةَ مَفَامِيَّةً مَعَ الْأَلْفَاظِ بِغَوْلُونِ بِفَالِ ضَرَّ
بِضَرِّ بِضَرِّ بِضَرِّ فِي وَضَارِّ بِذَلِكِ مَضَرِّ بِضَرِّ بِضَرِّ وَنَحْرُونِ
وَسَارِيَ الْأَشْفَاقِ فِي الذِّكْرِ عَنِ الْفَعْلِ وَلِهِ ذَلِكُ الْأَكْوَافُ
مُعَامِلَةً مُنْتَرِعَةً عَنِ الْمَعْنَى الْحَدِيثِ فِي الْخَارِجِ وَحَيْثُ أَنْ
الْأَشْفَاقُ فِي بَهْذَا الْمَعْنَى عَيْنِ مَفْصُوْتِيِّ الْمَفَامِ بِظَاهِرِهِ وَانْ
لِلْفَصُوْتِيِّ هَذِهِ الْمَجَاهِيَّةُ إِنَّا هُوَ مَعْرِفَةٌ وَضَعُ الْفَظْلُ وَنَمِيزُ
الْحَقِيقَةَ عَنِ الْمَجَانِ فَلَا يَبْذِلُ صَرْمَلَةُ حَظْرَةِ الْأَشْفَاقِ فِي حَيْثُ



فَعَذَّلَ الْمُشْرِقَ وَالْمُمْسَقَ

اللقطة و معرفة كثافة الوضع والأشد على الازمام بالو
النوعي في جميع المشتقات كما يبيح بيانه لكن عن شرعي
أخذنا منه . آخر غير الوضع النوعي يتم معه الاستفادة
اللقطة وكلا معد عنه لو كان هناك اشتغال لغطري والأ
فلا يمكّن لهذا الاستفادة معنى صلاوة هوان المصتاً أيضًا
فرع كساً بـ الـ شـ تـ اـ وـ هـ بـ ثـ نـ هـ كـ اـ مـ هـ بـ ثـ مـ لـ لـ
الأصل أو الكشف يعني الانتباه إلى فاعلها بالنسبة
لأضداده فإذا أسلحته فاعلاً و مفعلاً فتضاده الفاعل
وآخر له المفعول فلا فرق بينهما وبين مشتقاته
الوضع وأنت الأصل للجميع هو نفسه وفيه صنفان
وروب مثلًا في ضرب لازم المحرف هي المسائدة
في الصيغ وهي المعروضة للهبات والقابلة للأختلاف
كذا المعنى المسائي في الجميع هو حذف الضرب العار عن
المتن بالمرة بمعنى الدليل عليه عند اهل الاستفادة



فِي مَا يَبْدِلُ مِنْ كُلِّ هُبْشٍ

١٠ باسم المثل فذلك المعنى من جهه رشبو عن جميع معانى المشتقة كثيرون الحروف في جميع الفاظها هو الموضوع له لهذه الحروف وكل واحد منها له بحسبه موضوع للخصوصية
الملحوظ في ذلك المعنى كما هو مقتضى في عدة الاطراف في معرفة الحفاظ وعيشهها عاماً يستنبطاً من جهه فصوصيتها الموارد مضناها الا الصاعنة تعدد الوضع ونكرهه ووجوب الافتراض على المبنيين منه لا يزيد ذلك الا ازيداً
انفس هذه الحروف لو كانت هو ضبوغها فلتذهبها للمعنى الحكيم ولو في ضمن غير هذه البنيات الموضوع عنده
هو بيد بهي الفساد ويندفع بالتزام شرط في وضع الحروف بقول امتا وضع الحروف للمعنى الحكيم مشروط طابكونها في ضمن احدى البنيات الموضوع تنظر وضع نفس البنيات فاز بحوزته لذا بنياً فدلول حظ في وضعها فقولا
انها في وضعها لمعانها مشروط بعد ما على احد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

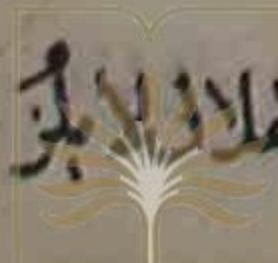
المواد الموضوعة ضرورة عدًا فادتها معانٰها بايجا
فغير الموارد الموضوعة نعم قد يوضع هذه الحرف
في بعض الموارد بحسب ظاهرها الخاصة أيضًا للمعنى المحدث
في شخصها اسم المصد فيكون وضعها كوضع الجواهير
لكن هذا غير مطرد في جميع الموارد بل قد يثبت في بعضها
وفيما لم يثبت فيه ذلك يستعمل لفظ المصد في المعنى
فبلغى وضع الهمزة عند استعمالها بمعنى اسم المصد لكن
يتوافق ذلك على القراءة كافية لفظ السبع فتتراءأ يستعمل
في المعنىين وكيف كان فلو كانت لاشتقاقاً للفظي
فالمقام فلا يتصوّل له معنى غير ما ذكر وعليه فكلام
الشقيق على معانٰها بوضعين من قبيل الإز وملحوظ
في قبيل ويشهد لذلك وفوع الجوز بالنسبة كل من المعنى
فعن الماء كأطلاق الفائل على الضاب حيث شبه بين

بالغسل وعرا الحسنه كاطلاق الدافع على المدفوق حتى



في بطل الأذن بالوضع النوعي

سنعمل هيئة الفاعلية المفعول واختلاف المجاز من سلطنة
 لا اختلاف الوضعين بالضرورة وإنما الالتزام بالوضع
 النوعي بيان بحال الوضع لا خط كل هيئة الفاعل
 ثم يضع جزءها ثالثاً من الفاعل والصواب لمن قام به المبدئية
 مثلاً الالتزام بشكراً الوضع الموضع مثادة وهي هيئة الوضوء
 لم من غير حبه موحبة وإنما النكرة في الموضوع بالنسبة
 إلى نفس الحروف فلابد لها على هذا التقدير تكون موضوعة
 في ضمن كل واحد من ذي الصيغة كالفاعل والمفعول
 وبالنسبة إلى الهيئة لنكره وضعها أح مع كل واحد
 من الموارد كالنصر والضرر والفناء وإنما النكرة في ضيق
 لم بما بالنسبة إلى المعنى الحد ثالثاً بلزوم في ضمن كل واحد من
 مثلاً الصيغة الموضوعة وبالنسبة إلى المعنى المبئي في ضمن كل
 واحد من مثلاً الموارد الموضوعة وعلى ما ذكرناه من الوارد
 لكل من الماده والهيئة على سبيل الاستemplation



في تحرير محل الترجمة المنشورة

١٣

شُو من هذه النكبات التي لا يحمد لها وهو كاف في
بطلاتها فلابكون الوضعَ على فهمين بل الاوضاع
كلها شخصية و كعنكان فقد وضع الزناع بين كعبتيه
فالمشتقة اعن بعثا الاسم المشتق كاسم الفاعل و المفعول
والصفة المشتبه بهما أنها واسم الزناع والمكان على رأسه
دون اسم الالله خاليفوا في أنها حقيقة في الماضي او
مجاز فيه بعد ان فهم على كونها حقيقة في الحال و
مجازا في الاستعمال واختلف كلها في بيته المراد من
الزناع فقبل ان يلاحظ الكلم كما صرّح به بعضهم قبل
انه يلاحظ النسبة وان كانت مسافة من الاطلاق كما صرّح
به المحقق و على اي حال فكلها لهم في هذا المبحث لا يخلو
عن عيوب واجمال وذلك اناتهم انفقوا عن دراسة الكلمة
ونعرف امثالها على ان فضل الفعل و اضياعه عن
الاسم امثالها هو بالدلالة على الزناع و عذر و مغتصب ذلك



فَلَا تَقْرَبُوا مِنِّي

١٠٤

الاتفاق على عدم دلالة الاسم على الزها بوجه كيف يجمع
هذا الاتفاق مع الاختلاف في هذا المبحث الذي هو مني
عن الاتفاق على الدلالة على الزها في الجملة والمتنون
الزراع هنا إنما هو خصوصية الزها لا في اصل الدلالة
على الزها و توضح المقام على وجده يكشف به المظلوم
ووجه الملام ويوضح به حقيقة الحال ينوفع على من يهدى مقدمة
الأول في بيان معنى الوضع والاستعمال وان الدلالة
اللفاظ هل هو نصوبي او ضد يقينه فنقول لا زلت أذكر
فاللفاظ ليست إلا بالجملة وليس يجعل إلا الوضع و ليس
الآباء للفظ المعنى ليس التعبير إلا في الارادة فمعنى
وضع لفظ زيد لهذا الشخص يعني لا زلت أذكر أنه كلما
ضد المنكلم ذلك واراد افهاما للخاطب بكلم بهذه الكلمة
فاللفظ عين المعنى الذي هنوك للمعنى الخارجي فما زلت
احضرا ايضاً لكنه بوسط اراده المنكلم فالمعاذ نحيث



فِي الْمُقْرَابِ الْأَوْسَطِ

١٥

فيه من المتكلم قبل الكلمة وإرادته كشفها تكون على المتكلم
بخلافه لفاظ بعد الجعل والنعين تكون دلالة أدبية
لكون المتكلم بالفاظ معمولاً لإرادة المتكلم فبنفس
الساقع من المعلوم إلى العلة وبهذا ينضم صنف الفول
بأن الدلاله تابعة للإرادة فإن الإرادة حينما كانت التهلي
فالتلطف والدلالة حصلت من المعلوم إلى العلة فلذلك
كانت الدلاله تابعة والإرادة مبنوعة لظهور وفقد العلة
في الوجه على المعلوم الذي حصلت به الدلاله وبذلك
اكتشف أن الدلاله التي حصلت بالوضع ضد بقية الأدلة
ضوئيه فاللفاظ بعد الوضع علم الساقع وإن
أوجبه خطر المعاشر في ذهن الساقع مجرد سماع اللطف
لكن ليس لك من الموضوع له في شيء لما عرفت من الوضاع
تعين اللطف لإرادة المتكلم للمعنى والعيبة للخطوه من
اللازم الفهرته للوضع ولبسنه لك من المعلوم شيء في



في المقدمة الأولى

الخطور حاصل وإن حدّ اللفظ من المجاد الذي لا يتصوّر
فيه الإرادة الشعوب كغيره قد عرفنا أن المدلول بالجمل
هو الإرادة الموجبة للنلطف فلا يتحقق الدلالة إلا فيهن
يتصوّر منه الإرادة فالمدلول للألفاظ أمنا هو التضاد
بإرادة المنكلم طابق الواضع ألم خالفه وبه يتحقق فتا
الفول بـان الصدـانـا هـو مـدـلـولـ الـخـبرـ لـاـكـنـ بـالـدـ
اعـمـ وـهـوـ إـرـادـةـ الـمـنـكـلـمـ فـلـنـأـقـيـمـ فـيـضـيـانـ فـيـضـيـرـ وـافـجـيـرـ وـ
فـيـضـيـرـ ذـهـنـيـرـ وـمـفـصـوـرـ بـالـفـادـةـ وـانـ كـانـ هـوـ الفـضـاـيـاـ
الـواـقـعـيـهـ الـلـاـنـرـ بـمـوـسـطـ الـفـضـاـيـاـ بـالـذـهـنـيـرـ وـالـتـامـعـ
بـمـسـفـيـدـ مـنـ الـكـلـامـ أـوـ لـاـ إـرـادـةـ الـمـنـكـلـمـ ثـمـ بـجـابـتـهـ
بـالـشـكـلـ مـزـجـيـثـ يـعـدـ لـلـكـذـبـ عـدـمـ دـاـصـنـاـيـهـ مـعـنـدـهـ
الـلـوـاضـعـ وـعـدـمـهـاـ بـمـسـفـيـدـ الـوـاضـعـ وـلـذـاـ يـخـلـفـ اـسـفـادـ
الـوـاضـعـ مـنـ الـكـلـامـ بـحـلـ خـلـاـ اـحـالـ الـنـكـلـيـنـ فـنـدـ بـحـلـ

جريدة إسلام إيران



في المقدمة الأولى

٢٣
إضا بايجنا بعض و كيف كان مجدهما عرفت معنى
الوضع وكيفية الذهاب لظهور ذلك معنى الاستدلال وإن لم يبرأ
صريحه اراده الكشف عن المعنى على النسق من غير فهمها
بين كون ذلك المعنى حقيقة أو مجاز بما أو غيرها غايه
عد حصلوا الاستفادة في الاخبار لا انهم ليسوا استدلاً فهم
فهم كانوا غرضه من الكلام الا فاده لا ينفع منه ذلك الكون
نقضاً للفرض وهو من العاشر فبيه لذا بعد احراز كون
المقدم عادلاً وفي همام بما مفاده و على ما ينفعه وعد
تضليل للفرضية على خلاف الموضوع له بحمل الفاظ على اراده
المحفظة كل اراده غير ذلك والحال هذه نقض للغرض
لابيئ من العاشر فمع العلم بعد الفرضية وعد حفلة المقدم
عن تضليلها وعد حفلة الشامع عن الانفاس بها يحصل
العلم بالمراد وبكون الالفااظ دليلاً على اراده
تضليله حاصله من فضليه من صغر و به جزئيه وكثير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كُلُّهُ صغيرٌ هُنَّ مِنْ بَصَدِ الْأَفَادَةِ مَعَ عَلْمِ الْوَضْعِ الْجَعْلِ
فَتَكَلَّمُ بِهِذَا الْكَلَامِ وَهَذَا فَرَيْثَتُ بِالْحَسْنِ كِبْرَاهَا إِنْ كَلَّمَ
مِنْ تَكَلُّمًا فَاصْدَأَ بِهِ الْأَفَادَةَ مَعَ عَلْمِ الْوَضْعِ الْجَعْلِ لَا يَرِيدُ
كَلَامَهُ عَنِ الْوَضْعِ لِرَوْا كَانَ نَفْضًا لِلْغَرْضِ وَهُوَ مِنْ
لِكُونِهِ عَافِلًا فِي نَبْيَجِ الْعِلْمِ بِإِرَادَةِ إِنْكَلَمِ الْمَوْضِعِ لِمَهْذَا
فِيمَا إِذَا حَرَّ الْمَقْنُوضُ وَعَدَ الْمَوْانِعَ بِالْفَطْعِ وَالْأَفَادَةِ
فِي ضَبْطِ الْفَرْتِيَّةِ لَوْزَنْ بِعْفَلَةِ إِنْكَلَمِ عَرْبِضِهِ أَوْ غَفْلَةِ الْخَاتَمِ
عَزَالِ الْنَّفَاثِ إِلَيْهَا صَنَّا اللَّالَلَّةِ طَبَيْرَهُ حِكْمَ بِالْإِرَادَةِ بِعَوْنَى
أَصَالَةِ الْحَقْيَقَيَّةِ الْمَفْصُوتِ مِنْهَا عَدَ الْأَعْتَنَاءِ بِالْحَمَالِ اللَّهِ
بَعْدَ حَرَازِ الْمَقْنُوضِ وَهُوَ صُدُورُ النَّكَلِمِ فَاصْدَأَ بِهِ الْأَفَادَةَ
فَإِنْ مَقْنُوضٌ كَارَادَةِ الْحَفَابِ وَفَدَيْتَنَ في مَحْلِهِ إِنْ لَأَبْيَجِ
فِهِذَا الْأَصْلُ الْعِلْمُ بِحَفْوِ الْمَقْنُوضِيِّ بِالْعَزْنِ بِلَوْشَكِ
مَخْفَفِهِ وَلَا حَمَالِ وَجْوَ الْمَانِعِ مَعَ الْمَقْنُوضِيِّ بِنَيِّ عَلَى عَدِّهِ
وَنَخْفُو الْمَقْنُوضِيِّ بِالْفَنَحِ كَافِي أَصَالَةِ عَدِّهِ كِبْرَى وَأَصَالَةِ



فِي بَأْرَجْقَبِعَدْلَاسْعِمَا

الصَّحَّةُ الْمُبِعَّدُ وَاصْنَالَهُ الْلَّزَوْمُ الْمُبِعَّدُ لِوَمَعِ الشَّكْنَةِ جَعْلُ
الْمَهَارُ وَاصْنَالَهُ الْطَّهَارَةُ وَلِوَمَعِ الشَّكْنَةِ وَجْوَالِحَائِلُ
حَائِلَيْهِ الْمَوْجُوا وَالشَّكْنَةِ حَدَثَ الْمَحَدَّثُ حَالُ الْوَضُؤُ وَغَيْرُ
ذَلِكَ مِنَ الْمَوَارِدِ الْمُسْلَمُ فِيهَا جَرْبَانُ الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ يَنْبَطِئُ
إِلَى أَرَادَةِ مَا ذُكِرَ لِأَعْلَى الْأَصْلِ بِعْنَاهُ الْمَبْنَفُونُ السَّابِقُ
هُنَّ يُلْزَمُونَ الْأَصْلَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَبْنَاهُنَّ ثُمَّ يَلْتَفِرُونَ بِهِ وَجْهُ
الْمَبْنَةِ خَصْرُ الْأَفْاقَاتِ عَزْعَمُ الْمَجَّهِيَّةِ بِالْاجْمَاعِ وَالْفَضْلُ
وَفَسَادُ الْأَصْلِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى لِهِ رَهْنًا حَلَّ ذَكْرُهُ كَيْفَ كَانَ
فَيَجِدُ قَدْنَاهُ لِكَ مَعْنَى الْاسْعِمَا وَإِنَّهُ عَبْرَاعِنْ صَبَرْ وَرَهْضَدُ
الْمَعْنَى عَلَيْهِ لِلْكَلْمَ ظَهَرَ لِكَ مَنْأَعِ الْاسْعِمَا الْمَشْكُرُ الْلَّفْظُ
فِي الْمَعْنَيِّنِ مَنْأَعِ اعْفَلَيْهِ نَاثِبَيْهِ عَنْ مَنْأَعِ اجْمَاعِ
الْعَلَيْنِ عَلَى مَعْلُولِ دَاحِدَذِ الْكَلَازِ الْاسْعِمَالِيَّةِ
الْمَعْنَيِّنِ عَلَى مَا هُوَ حَلَلٌ لِلنَّزَاعِ إِنَّهُ هُوَ عَلَى نَبْكَوْنَ كَلَا
مِنْهُمَا مَسْتَغْلَبًا بِالْأَرَادَةِ وَمَوْضِعًا لِلْحُكْمِ وَمَوْذًا لِلْتَّقْنِ



فَلَا هُنَّ عَلَىٰ شِعْرٍ مُّسْكُنٍ وَلَا يَعْبَدُونَ

四

والأثبات لا يعلق على أن يكون كل منها جزءاً للبرهان وظاهران
مراد به كل منها على سبيل الاستقلال نلازمه عليه كل
بعضها على سبيل الاستقلال فرض وحده فقط بل نوع
اجتماع العلتين على المعلوم الواحد بهذا البيان والمعنى
يعرف في الامتناع بين كون الاستئناف في المعين الحجبي فيه
أو المجاز بين الحجبي والمجازي بل الامتناع حاصل في
مطلق المعين ولو غلطوا بذلك لما عرفت من أن مثلاً
الامتناع إنما هو نفس الاستئناف لا يربط له بفاؤون أو
ولزوم الخروج عن فاؤونه فار ذلك وإن كان صحيحاً أيضاً
إلا أن المدعى غير موفقاً عليه حتى يليجا بالثبات الوضع
في المجازات أيضاً مع أنه من وصوح الفتاوى يمكنه أن
الاستئنافات المجازية نصفها من العملان فعد
على نحو المثارف خرجت عن الاستئناف والأصاديف
مسندة بحسبه غير مفيدة للمقصود وجحده المثارف وعد



فِي سَاعَةِ حُشْرَدِ الْأَوْضَعِ الْجَازِي

٢١

الاستعجمي لا يوجيز ثبات الوضع من الواضع ولو نوعاً فـ
عرف فـ^{ثـ}ا الوضع النوعي المشتملاً على المجازان بـ
قد عرفناه مـ^{ثـ}ا ذكرناه مـ^{ثـ}ا العلة جـ^{ثـ}ار في طلـ^{ثـ}ق الاستعجمـ^{ثـ}ا في
المعينـ^{ثـ} وـ^{ثـ}و غلطـ^{ثـ} وهو كافـ^{ثـ} في الامتناعـ^{ثـ} في المجازـ^{ثـ} وفيـ^{ثـ}
المخفـ^{ثـ}ةـ^{ثـ} والمجـ^{ثـ}ازـ^{ثـ} أيضاً فـ^{ثـ}ا حاجةـ^{ثـ} إلى عـ^{ثـ}وى الوضعـ^{ثـ} في الأـ^{ثـ}دـ^{ثـ}
وكـ^{ثـ}ا إلى دـ^{ثـ}فعـ^{ثـ} مـ^{ثـ}لـ^{ثـ} وـ^{ثـ} McBـ^{ثـ}ةـ^{ثـ} المجازـ^{ثـ} للفرـ^{ثـ}نـ^{ثـ}ةـ^{ثـ} المعـ^{ثـ}انـ^{ثـ}ةـ^{ثـ} في الثـ^{ثـ}انـ^{ثـ}
ولـ^{ثـ}ابـ^{ثـ}ا كـ^{ثـ}يـ^{ثـ}نةـ^{ثـ} المجازـ^{ثـ} على وجـ^{ثـ}دـ^{ثـ} ظـ^{ثـ}هرـ^{ثـ} لـ^{ثـ}كـ^{ثـ} عـ^{ثـ}دـ^{ثـ} الـ^{ثـ}اجـ^{ثـ}دـ^{ثـ} الـ^{ثـ}يـ^{ثـ}
الـ^{ثـ}وضـ^{ثـ}عـ^{ثـ} محلـ^{ثـ} اخـ^{ثـ}رـ^{ثـ} شـ^{ثـ}ئـ^{ثـ}تـ^{ثـ} بـ^{ثـ}نـ^{ثـ}هـ^{ثـ}نـ^{ثـ}كـ^{ثـ} عـ^{ثـ}لى فـ^{ثـ}سـ^{ثـ}ا بـ^{ثـ}عـ^{ثـ}ضـ^{ثـ} ماـ^{ثـ}ذـ^{ثـ}رـ^{ثـ}
مـ^{ثـ}نـ^{ثـ}الـ^{ثـ}علـ^{ثـ}لـ^{ثـ} وـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ا الـ^{ثـ}اتـ^{ثـ}رـ^{ثـ} بـ^{ثـ}الـ^{ثـ}وضـ^{ثـ}عـ^{ثـ} النـ^{ثـ}وعـ^{ثـ} فـ^{ثـ}يـ^{ثـ}هاـ^{ثـ} فـ^{ثـ}ا مـ^{ثـ}نـ^{ثـ}هاـ^{ثـ}
ماـ^{ثـ}ذـ^{ثـ}رـ^{ثـ}هـ^{ثـ} مـ^{ثـ}نـ^{ثـ}عـ^{ثـ}لـ^{ثـ} الـ^{ثـ}جزـ^{ثـ}رـ^{ثـ} وـ^{ثـ}الـ^{ثـ}كـ^{ثـ}لـ^{ثـ} وـ^{ثـ}انـ^{ثـ} الرـ^{ثـ}جـ^{ثـ}صـ^{ثـ} فـ^{ثـ}يـ^{ثـ}هاـ^{ثـ}
بـ^{ثـ}ثـ^{ثـ} فـ^{ثـ}يـ^{ثـ}ماـ^{ثـ} كـ^{ثـ}انـ^{ثـ} لـ^{ثـ}كـ^{ثـ}لـ^{ثـ} زـ^{ثـ}كـ^{ثـ}بـ^{ثـ} حـ^{ثـ}فـ^{ثـ}يـ^{ثـ} وـ^{ثـ}كـ^{ثـ}انـ^{ثـ} الـ^{ثـ}جزـ^{ثـ}رـ^{ثـ} مـ^{ثـ}ا بـ^{ثـ}نـ^{ثـ}فـ^{ثـ}
الـ^{ثـ}كـ^{ثـ}لـ^{ثـ} بـ^{ثـ}ا نـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ائـ^{ثـ} كـ^{ثـ}ا لـ^{ثـ}رـ^{ثـ} بـ^{ثـ}ا نـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ائـ^{ثـ} كـ^{ثـ}ا لـ^{ثـ}اصـ^{ثـ}عـ^{ثـ} وـ^{ثـ}الـ^{ثـ}يدـ^{ثـ}
الـ^{ثـ}اجـ^{ثـ}اءـ^{ثـ} الـ^{ثـ}يـ^{ثـ} لـ^{ثـ}ا بـ^{ثـ}نـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ائـ^{ثـ} الـ^{ثـ}كـ^{ثـ}لـ^{ثـ} بـ^{ثـ}ا نـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ائـ^{ثـ} كـ^{ثـ}ا لـ^{ثـ}اصـ^{ثـ}عـ^{ثـ} وـ^{ثـ}الـ^{ثـ}يدـ^{ثـ}
مـ^{ثـ}لـ^{ثـ}ا لـ^{ثـ}ا لـ^{ثـ}ادـ^{ثـ}نـ^{ثـ}ا وـ^{ثـ}هـ^{ثـ}ذـ^{ثـ}ا مـ^{ثـ}نـ^{ثـ} وـ^{ثـ}ضـ^{ثـ}وحـ^{ثـ} الـ^{ثـ}فـ^{ثـ}ا بـ^{ثـ}مـ^{ثـ}كانـ^{ثـ} وـ^{ثـ}ذـ^{ثـ}



فِي طَلَارِ عَذَّالِ الْجَرْوِ الْكَلْ

٢٢

لَانِ الرَّفِيْبُ لَوْ كَانَ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا اسْتَعْلَمَ الْجَزِيْرَةَ
وَالْكَلْبِرَمَ بِغَرْفَ فِي صَخْرَهُذَا اسْتَعْلَمَ بَيْنَ نَعْلَمْ وَعَضْرَ
الْأَفْعَالِ بِهَا دَوْنَ بَعْضِ لَظَهِيَّوْانِ الْجَانِبِ لَبَسَ الْأَ
بِلَاحْظَةِ النَّسِيْرِ بَيْنَ الْمِسْعَلِ فِيْرَدَ الْمَوْضِيْعَ لَهُ صَرْجَوْنَ
مَدْخَلَتِهِ فِي ذَلِكَ لِلْأَفْعَالِ الْمَسْعَلَةِ بِهَا دَحَّ فَكَا دَحَّانَ
بِفَاعَلَ اعْتَرَّ مَا يَنْرِفِيْرَوْ فَكَرِفِيْرَكَ بِفَنْضَانِ بَصَحَّهِ
إِنْ بِفَاعَلَهَا رَفِيْبَهَا وَجَارِفِيْرَهَا وَسَافِرِفِيْرَهَا وَنَدِسَ
رَفِيْرَهَا وَغَرْفَهَا لَكَمِزِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَيْسَهُرَعْنَدَ الْعَرْفِ بِغَلْفَهَا
بِالْرَّفِيْرَهَا وَانْكَانَهَا كَفِرِفِيْرَهَا حَالِبَهَا وَمَفَالِهِ عَلَى ارَادَهِ
نَفَسِ الْأَنْشَاءِ مَلْفَظِ الرَّفِيْرَهِ بِنَكْشَفِ ذَلِكَ عَزْفَهَا مَا كَفَهُ
بِلِ الْحَقِّ الْمَوْافِقِ لِلْنَّظَرِ الدَّفِيْرَهَا لَرَفِيْرَهِ فِي الْمَثَالِبِنَمَّ
الْأَوْمَعَنَاهَا الْجَنِيْفِيْرَهَا وَهُوَ الْجَزِيْرَهِ الْمَخْصُوصُ لَكَنْ اسْتَخْلِسَنَهِ
خَصُوصَهَا دَاهَهَا الْمَلَكَ وَالْفَلَكَ الْمَنْسُوبَنَ إِلَى نَفَسِ الْشَّخْصِ الْأَ
خَصُوصَهَا دَاهَهَا الْعَصْنَوَالْجَنِيْفِيْرَهَا لَكَنَتِهِ خَصُوصَهَا مَجَصُوصَهَا دَاهَهَا الْمَائِنَهَا



في بُطْرِ عَلَى الْجَرْ وَالْكَلْ

٢٣

وَهُمُ الاشارةُ الْكَالِ الْاسْبِلَاءُ عَلَيْهِ شَيْئًا لِلْاسْبِلَاءِ
الْمَعْنُوُ بِالْاسْبِلَاءِ الْحَسْنَ كَالِ الْاسْبِلَاءِ الْحَسْنَ عَلَيْهِ
اَنَّمَا يَجْعَلُ بِالْفَاءِ الْجَيلِ عَلَى وَفِيْرِدَونِ سَابِرَا عَصَائِرَهُ
فِيْهِذِهِ النَّكَتَةِ اوْ جِبْتِ حَسْنِ عَلَى الْمَلَكِ بِالْفِيزِ وَانْ كَانَ
مُعْلَفًا بِنَاهِمَرْ كَمْ فِي خَصُوصِ الْفَلَكِ لَكَ انَ الغَرْضِ بِيَا
رَفِعْ نَامِ الْاسْبِلَاءِ وَانْقَادَهُ بِالْمَرْقَ فَوَجَبَتْ لِلْمَاهِمَّا
حَسْنِ عَلَقَهُ بِالْعَضُوِ الْمَخْصُوصِ وَانْ كَانَ مُعْلَفًا بِنَاهِمَرْ
وَجِبْتِ لَمْ يُوجَدْ هَذِهِ الدَّفِيقَةِ فِي سَابِرِ الْأَفْعَالِ لَمْ يُجْعَلْ
لِسَبِيْهِ اَلْهَذِي الْعَضُوِ الْخَاصِ لَكَ انْ عَدَنَبِهِ هَذِهِ الْجَزْرَ
فِي هَذِهِ الْمَرْكَبِ اوْ جِبْتِ صَنَحَرِ اَسْنَهِ الْلَّفْظِ الْمَوْضِعِ لِلْجَرْ
فِي الْكَلْ فَإِنَّ الْفَلَبِ الْكَبِدِ الْأَرْسِ اَعْظَمُ جَرًّا فِي الْاَسْنَهِ
مِنَ الْرَّفِيزِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَبْقَى اَطْلَافُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى الْاَسْنَهِ
وَإِنَّ سَابِرَ الْعَلَاقَهِ فِي نَظَرِهِ فَإِنَّهَا بِالْاَنْاَمَلِ فِيْهَا ذَكَرٌ
وَانَّمَا الْعَلَاقَهِ الْمَصْحِحَهِ لِلْجَازِيهِ هُوَ الشَّابِرِهِ وَذَلِكَ كَمْ



فَكُوْرِ الْعَلَادِيْنِ تَجَانِيْلِيْنِ

خطور المعنى الموضوع لمجرد السامع للسامع العالم باضـ
لما كان من اللوازم الفهرـة للوضع كما عرفت فـي فـصلـ
من التـالـفـظ بالـذـانـتـ المـوـضـعـ اوـلاـ حـصـوزـ لـكـ الخطـورـ الفـهـرـيـ
ثم باقـ بـلـوـازـمـ اـرـاـنـهـ غـيرـ لـبـنـقـلـ السـامـعـ مـنـ ذـلـكـ الـىـ
مـشـابـهـاـ زـعـادـاـ النـكـلـمـ فـيـ فـيـ اـنـ ظـهـرـ هـاـلـهـ بـاـ بـلـغـ وـجـهـ
ادـعـىـ سـيـحـقـاـنـ اـطـلـافـ اـسـمـ عـلـيـهـ فـهـذـاـ الـفـاءـ لـلـثـيـبـيـهـ
نـهـزـ السـامـعـ بـاـ طـفـ وـجـهـ اـخـصـ بـكـثـفـ بـرـ عـنـ الضـيـجـ
بـاـ لـثـيـبـ وـيـرـنـاـ هـرـانـ شـبـئـاـ مـاـذـ كـرـنـاـ لـمـ بـكـنـ مـحـنـاجـاـ الـىـ
وـضـعـ فـاـ لـاسـنـعـاـ الـجـازـىـ وـاـنـ كـانـ نـاـ بـعـاـ لـوـضـعـ لـكـتـهـ
لـاـ بـحـنـاجـ الـوـضـعـ اـخـرـ وـلـاـ لـرـجـعـ مـنـ الـوـاضـعـ بـلـ بـجـوـزـ
وـبـحـسـلـ الـفـصـوـ وـاـنـ فـرـضـ وـفـوـعـ الـنـهـيـ مـنـ الـوـاضـعـ
عـدـ رـضـئـاـ بـذـلـكـ اـصـلـاـ وـهـنـاـ ظـاـهـرـ وـكـيـفـ كـانـ فـيـ عـدـ
عـرـفـ حـقـيـقـهـ الـوـضـعـ الـاـسـنـعـاـ صـدـ جـواـزـ اـسـنـعـاـ لـلـفـظـ
وـالـعـيـنـ مـطـرـ مـنـ الـوـاضـعـ وـاـمـاـ عـدـ الـجـوارـ فـاـ لـثـيـبـهـ



لِمَدْرَسَةِ ثَانِيَّةِ بَيْلِكَ الْحَرَنِي

٢٧

وَالْجُمُعُ بِالْمُقْتَضَى فِي الْمُتَّسِعِ بَعْدِ مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْحَرَنِي
وَكِبْرِيَّةِ وَضْعِ الْهَيْثَا الْحَرَنِي بِلَمْ يَنْتَظِرُ إِنَّ الْمَنْتَاعَ
فِي الْمَفْرَمِ لِيُسْتَلِعَ الْمَنْتَاعُ فِيهَا أَبْصَارًا ثَانِيَّةَ فِي
نُوْضِحِ الْمَعْنَى الْحَرَنِي وَكِبْرِيَّةِ وَضْعِ الْهَيْثَا فَقَدْ
فَدَعْبَرَ وَفَيْتَ مَعْنَى الْحَرَنِي بِعَبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ثَانِيَّةً بِأَنَّهُ
مَعْنَى فِي عَبْرٍ كَمَا ذُكِرَ وَأَعْنَدَ نَفْسِهِمُ الْكَلْمَةُ أَنَّهَا أَنْ دَلَّ
عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ كَمَا أَسَأَهَا وَأَنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي عَبْرٍ
كَمَا حَرَفٌ وَأَخْرَى بِأَنَّهُ مَعْنَى بِطْرَى لَمْ يُفْسِدْ لِثَالِثَةِ
بِأَنَّهُ مَرَاثٌ مُلْلَاحَظَهُ حَالُ الْعَبْرِ فِي رَوَابِذَةِ الْأَسْوَعِ عَنْ هَمْ
الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا فِي بَيْانِ فَنَامِ الْكَلْمَةِ أَنَّ الْأَسْمَاءِ الْأَنْبَاءِ عَنْ
الْمُسْتَمِعِ وَالْفَعْلِ مَا اَنْبَأَ عَنْ حَرْكَةِ الْمُسْتَمِعِ وَالْحَرْفِ فَمَا اَوْجَدَ
مَعْنَى فِي عَبْرٍ وَنُوْضِحَ هَذَا الْإِجَالُ عَلَى وَجْهِ بَيْكُشُونَ
بِالظَّلَامِ أَنَّهُ لَا كَانَ الْكَشْفُ عَنِ الْمَفَاصِلِ كَمَا بَيْنَ الْأَ
بَاحِثَاتِ الْمَعَافِ عَرَبَطًا بَعْضُهَا مَعَ الْبَعْضِ فِي ذَهْنِكَ



بعد

فيما المعنى في

٤٢

بعد حضورها لكن في ذهن المتكلم لعدم نهاده إلا أنها
والأستفهام بغير هذه الكيفية لا جرم ثوفق الكشف عن
المفاصد على نوعين من الوضع أحد هما لا يحضرها
المعنى في ذهن السامع بحضورها في ذهن المتكلم ثانياً
للكشف عن خصوصيات ذلك الشخص الذي يحصل بها
الارتباط فما المعانى المحوظة مالم يكن معها بذلك
الخصوصيات لم يحصل بينها ارتباطاً صلاؤه دون
الارتباط لم يتحقق أفاده ولا استفادة مثلاً حضور
معنى في ذهن الذهن على وجده الفاعلية غير حضور على وجده
المفعولية وحضور على وجده المندلبة غير حضور على وجده
الخبرة والارتباط إنما يحصل بهذه الخاصيات أحلى
لوحظ هذه الخاصيات على وجده الاستغلال لم يحصل
هناك ارتباط بين المعانى وهو ظاهر ثم ما كان المكتوب
من قبيل الأول لأن من المعانى الاستفهام ما كان من قبل



فِي بَيْنِ الْمَعْنَى الْحَرْبِ وَ

٤٧

الثَّالِثُ كَانَ مِنَ الْمَعْنَى الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ فُرْقٍ بَيْنَ كُونِ الدُّلَجَةِ
عَلَيْهِ اعْرَابًا أَوْ هَبَّةً أَوْ كَلْمَةً فَالْمَعْنَى الْحَرْبِ حَلْبَسُ الْأَذْكُورِ
خُصُوصَتِهِ لِحَاطِهِ فِي الْمَعْنَى الْمُسْتَفْلِكِ كَبِيرَتِهِ لِهِ فِي الْحَاطِ
كَبِيرَتِهِ خَاصَّتِهِ فِي سَبِيلِهِ ضَلَّ ارْقَعَنَاهُ فِي عَبْرِهِ اغْلُغْنَاهُ
الْأَسْمَى الْمُلْحُظُ لِلشَّكْلِ الْأَمْنِيِّ الْمَعْنَى الْخَارِجِ لِمَا عُرِفَ مِنْ
إِنَّ الْمَعْوِضَةَ إِنَّا هُنَّا إِعْبَارَ الْأَذْكُورِ لِأَجْسِبِ الْخَارِجِ
وَجِئْتَ أَنْتَ هُنَّا الْخُصُوصَتِهِ هُنَّا اللَّهُ بِمَحْصُلِهِ الْأَرْبَابُ
بِهِلَّا رَقَعَنَاهُ وَبِطْرَى إِلَى لِانْتَهَا الْأَلَّهُ فِي الْأَرْبَابِ طَوْفَ
جَهَّزَهُ عَدْمُ تَوْجِهِ النَّفْسِ الْمُهْبَرِ بِالْأَسْفَلِ لِالْأَمْلَامِ حَصْنُهُ
فِيهِ عَلَى نِحْوِ الْكَبِيرِ فِي التَّوْجِهِ الْمُعْبُرِ فِيهِلَّا إِنَّهُ مَعْنَى
غَيْرِ مُسْتَفْلِكٍ وَمِنْ جَهَّهِ إِنْ وَجَهَ لِلْمَعْنَى الْمَوْدِ فِيهِلَّا إِنَّهُ مَعْنَى
لِغَيْرِهِ إِنَّ الْمَعْنَى الْأَسْمَى الْمَعْرُوفُ لَهُ وَمِنْ جَهَّهِ إِنْهُنَّ
الْكَبِيرُ وَالْخُصُوصَتِهِ فِي الْحَاطِهِ إِنَّمَا يُتَحْقَقُ بِذِكْرِ
الْحَرفِ صَحَّ القَوْلُ بِإِنَّ الْحَرْفَ مُوْجَدٌ لِلْمَعْنَى فِي غَيْرِهِ كَذَلِكَ



وَبِإِكْفِيْرِ الْوَصْعِ لِلْقُوَّةِ

فِي الرَّأْيِ الْمُقْتَدَرِ وَذَلِكَ مَا وَانَّ بَيْنَاهُ عَلَى عَلَيْهِ الْأَوْدَادِ
 لِلنَّفْظِ فَكَانَ الْوَعْدُ بِهِ صَفَرَ لِلْمَعْنَى وَنَفْظُ الْأَيْمَانِ
 مَعَ ذَلِكَ مُدْخَلَةٌ خَصُوصَةُ الْحُرْفِ فِي تَكْبِيفِ الْمَعَافِ بِالْكَفَنِ
 الْخَاصَّةُ خَصَّاً فِيمَا نَأْخِرِ الْكَاشِفِ عَنِ الْمَعْنَى الْأَسْمَى ذَكَرَ
 الْحُرْفَ كَمَا فِي قُولَكَ وَخَلَقَهُ الْأَرْفَانُ فَنَفْظُهُمُ الْلَّغْظُ كَمَا
 يَكُونُ فِي بُوكِيْجِ تَكْبِيفِ الْحَاظِ الدَّارِ بِالْحَاظِ الْأَطْرَفِ فِي
 كَيْفِيْتِهِ كَمَا يَكُونُ فِي الْنَّحْوِ الْمُنْهَى مِنِ الْمَعْنَى بِقِنْقِرَانِ الْأَوْعَيْهِ
 مِنِ الْوَضْعِ أَحَدُهُمَا الْوَضْعُ الْأَسْمَى بِأَنَّ بَعْدَ لِفْظِ الْأَرْأَءِ
 الْمَعْنَى عَلَى هَامِرَتِهِ فَيَكُونُ الْلَّغْظُ مَفَالِلًا لِلْمَعْنَى وَالْمَعْنَى
 مَفَالِلًا لِلْلَّغْظِ وَثَالِثُهُمَا الْوَضْعُ لِلْكَشْفِ عَنِ خَصُوصَتِهِ
 ذَلِكَ الْمَعْنَى وَهَذَا الْأَبْصَرَةُ عَلَى نَحْوِ الْمَفَالِلِ وَالْأَرَادَهِ بِلِ
 الْوَضْعِ هُنَالِكَ بَدَانٌ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّنْبِيهِ الْمَبْنَى
 فَكَمَا يَقُولُ الْوَاضِعُ فِي الْأَوْلَى كَمَا ارْدَنَ الْمَعْنَى الْفَلَانَ



شیخا کیفیت الوضع فی الحرف



فِي إِنْسَانٍ كُلُّ وَضْعٍ لَا إِنْسَانٌ مُّعْتَصِّمٌ بِأَنْفُسِهِ

٣٠

للمعنى الاسمية هو الاغلب فد يحصل في صيغة الوضع للمعنى الاسمية
فيوضع لفظ واحد لمعنى مع الخصوصية في الما ظر وذلك
كالاسم المضمنة للمعنى الحرفي بيت خلق في الاول عند الامر
مع الاسم والآن ومدلولان وفي الثاني دال واحد على المعنى
وذلك كالاسم الاشارة فان ذا مثلا موضع عن المفرد
المذكر المحوظ على وجه الاشار البهية ففيه الخصوصية
فدل وخط فد في هذا الوضع مختلف لقط وجل وبذا
اللفظان يتضمن الاول للمعنى الحرفي دون الثاني ^{الحرفي}
الموضع بالوضع المستقل فد يكون لفظا مستقلا كما
وقد يكون كبعضها في اخر الكلمة كالأعراب فد يكون
كبيضاء في غمام الكلمة كهباتها الافعال والمشتقة على ما
سينظم له الوضع في جميع ذلك اما هو على نحو الثاني
من قسم الوضع **فـ** في هذه الباب المسند بن جعل الوضع
على اقسام ثلاثة وهي الوضع الاستعمي والـ ^{المحض}

وَأَقْسَى الْوَضْعُ الْأَسْتَعْمَلُ لِلْأَوْدِ

٣١

واراد بالوضع التحصيل وضع حروف النهاي وبالوضع الا
وضع ما الكافر وما المصلبه وشوبن الزعم وحروف
الازمة ثم فسم الوضع الاستئما على فهمين أحدهما ماما يوجب
إيجا، وجعل من إثما في وضع الاذاءات واسمهاء
الإشارة وبعض الحروف كحرف النداء وحروف المشبهه
بالفعل **أقو** **لقد عرف** كيبيته وضع الحروف وانتها
مع المسببا والأعراب على نحو واحد وستغير حبته إلا
والآولى ان يجعل الوضع على فهمين كما فهمنا ولا حرج
إلا لزام بالوضع بالتبين إلى حروف النهاي كما لا بأس
بسبيه وضع ما عدا الحروف والمهارات والأعراب
بالوضع الاستئما وضع هذه الأمور بالوضع الا
او الإيجاد ولما عرف من تحقق معنى الاقادة والا
فيها وامكارات سلب الاستئما فيها وكيف كان فالعبرة



فَأَقْسَمَ الْوَصْعَدُ كَرَبَّهُ

بمعرفة حقيقة الحال ولا مشاهدة في الاصطلاح وكأنها
يبيّنها وضع بعض المحرف والهبة الشديدة للاراء فقوله
ان المحرف كما انه قد يوضع للكشف عن خصوصية المعنى
الاسمي للفظ فحيث انه قد يوضع للكشف عن مقدمة
فلو وحظ على وجه الظرفية كذلك قد يوضع للكشف عن خصوصية
فالمعنى المحرر يجب تكون معروضاً بضم معنى حرفاً وذلك
كما في ما النافذ وهو الاستفهامي فاما ان يكون عن
خصوصيته الحاط في النسبة ذلك لأن الفضيلة صفة
او فعل غير قابل بخول حرفاً في علىها بذلك يقتضى الا
والهبة على بطاقة تكون مع الاطلاق ايجاباً
ثم حرف التلبية غير ذلك الرتبط فيجعل سليباً لا انه
يفيد سلبة الرتبط بل يجعل الرتبط نحو البعدان كذا
على نحو الاجابة ولو لا اطلاق وذلك هزة الاستفهام انكشاف
عن خصوصيته الحاط في الرتبط وذلك كذا الكلام فلا طلاق

۲۷



فِي أَوْضَعِ هُبَّةِ الْمُضَارِّ

٣٤

الاستفهاما كان بدل بمعرفة الأعراب والهيئة على نسبة
اطلاقها بوجوب خبرتها ثم اداه الاستفهاما تغير ذلك و
ونكشف عن خصوصيتها فذلك التبدل هي كونها ملحوظة
على وجوب المعرفة عنها فخرج الكلام بذلك عن الخبرة
والاداة الهيئة لعد النظر في التبيين الى شاء اخر مع ثبوته
في الاول ولكن لام الامر الذي ندخل على فعل المضارع
فانه قبل دخول اللام كان بدل بالهيئة على نسبة اطلاق
بعض خبرتها ثم اللام تكشف عن خصوصيتها فيها وهي
كونها ملحوظة على وجوب المطلوبية من الفاعل وضرورة ذلك
وضع سايم الحروف واستخرج منه كعبته الوضع فيها و
أَمَا الْحِبَّةُ إِنْ فَنَّهَا هِبَّةُ الْمَاضِي كَهِبَّةِ فَصِلِّ مِثْلًا
فانها قد وضع لاز تكشف عن ان هذه المادة فدلو
منتهى الى فاعلها على نحو المتحقق فبلزمه المضى لا علان
بكون الرفان عدلاً مطابقاً لها كعبه والرفان بنبه



فِوْقَهُ كَمْ كَيْدُهُ الْأَسْعَدُ

معنى بمعنى له بذلك علبة المادة بالفرض ولا يمكن ان تذكر
علبة المبتدئ لما عرف من اذنهما كلما مخض فيها فاض
كان وضعها وضع المحرف فلا يمكن ان يكون مدلولاً
مطابقياً للمبتدئ ابداً فانحصر الدليل على بالالتزام
والبرهان لا الالاماعرف من المخصوصية في النسبة هو كونها
على نحو المحقق و منها ثرثراً يعبرون عن ذلك الفعل
على الرفان بالافزان او ببطلان الدليل الذي اعمى
المطابق والالتزام وهذا ظاهر ومنها اهتم
الامتناعياً كي فعل مثلاً فاما موضوع الكشف عن كون
هذا المادة منسوبة الى فاما على نحو الافتراض الا
وحيث ان هذه المخصوصية بلوغ المرضي يجتمع مع الحال
والاستنفاذ فالوا باشتراك كبريهما او ارادوا به الاشتراك
البعض ومنها اهتموا على فانها فد و صفت كل انكشاف

عنوان هذه المادة قد لوحظ منسوبي الرؤى على ما اتبنته



فِي فَضْلِهِ لِفَاعِلِ الْعُجُونِ

٣٥

نافضته على نحو الأقتضى والسببية فهو في الصدد على ثبوته
ذلك لا على مخصوص الحديث منه في الخارج لما عرفت من الرواية
مدلول لبيبة الفعل ولذا يصدق الفائل على التم وان لم
يجعل منه فتنلا صلاؤه ومنها بيبة فعوف نام فلذا كذا
انها امشئكم لفتنها بين المبالغة كما في الشكوى والالفة كما في
الوفود والأوفى بالنظر بعد الاشرارة لفظاً وعملاً
البيبة على شئ من المعينين وضععاً وإنما استفيض المعينا
من جهة خصوصيتها الموردة والموضع لـ البيبة ليس الا أمر
واحداً وجوب مخففرة خصوص الماء بين استفادة هذك
المعينين كما ان قدراً وجوب استفادة معنا آخر في مادة اخرى
وهذا لا يربط له بما دلت عليه البيبة وضععاً وفلذ فقرة
 محله ان مع التعدان في الاشرارة بين اللفظي والمعنوي
يعين الثاني دون الاول وح فنقول الاوفى بالنظر
بدعى ان هذه البيبة قد وضعت لأن يكشف عن ايه



فِيْ مَعْنَى الْطَّهُورِ

المادة فدلوا حظاً منسوبياً إلى فاعلها على نحو المنشائة و
الاصيلية ل تلك المادة و خذ مخفون ذلك فيما يوقد به قرآن
معه إلا لبئر فنوهـم أنـا الـاطـلاقـ لـذـكـ معـاـمـكـانـ كـوـنـ بـلـغـشـةـ
كـاـاـنـ فـدـلـخـفـونـ ذـكـ أـبـضاـ فـهـمـ بـيـشـأـ منـهـ الشـكـرـ وـأـعـنـاـ
فـأـجـمـعـ معـ الشـكـرـ وـالـذـكـرـ فـنـوـهـمـ أـنـاـ الـاطـلاقـ لـذـكـ
معـ اـمـكـانـ كـوـنـ لـذـكـ الـعـنـيـ الـأـعـمـ بلـ فـدـلـخـفـونـ ذـكـ
ماـرـدـةـ أـخـرىـ وـاسـتـفـيدـ فـهـمـ أـنـعـدـ كـاـفـ طـهـوـ وـذـكـ
لـطـهـوـ وـالـمـشـائـةـ لـلـطـهـاـةـ أـنـاـلـكـونـ بـعـدـكـ الـطـهـاـةـ
مـنـذـ عـنـهـ فـتـكـونـ الـعـدـيـهـ مـسـنـفـاهـ مـنـ هـنـهـ الـهـيـئـهـ
خـصـوـصـ هـذـهـ المـاـدـهـ كـاـسـفـيـهـ الـبـالـغـ فـيـ مـادـهـ الـكـوـنـ
وـالـأـلـيـهـ فـيـ مـادـهـ الـأـبـعادـ وـبـذـكـ أـتـصـحـ اـنـفـاعـ ماـوـ
أـبـوـ حـسـيـبـ عـلـىـ الـأـصـحـاـ حـيـثـ شـدـلـواـ لـطـهـرـ الـمـاءـ بـفـوـلـهـ
لـتـعـاـ أـنـاـ اـنـزـلـنـاـ مـنـ الـقـمـاـ مـاءـاـ طـهـوـ مـنـ زـانـ هـيـئـهـ فـعـلـاـعـاـ
وـصـنـعـ لـلـبـالـغـاـ وـلـلـلـلـهـ وـالـأـلـيـهـ هـنـاـعـرـ هـنـصـوـهـ مـنـ



فِيهَا مَعْنَى الظُّهُورِ

٣٧

و نوع الطهور و صفات الماء وكذا المبالغة لعدم فاعلية هذه
المادة للكره بمعان المعرض للهيئة إنما هو المادة الحرج
التي هلازم بحسب الوضع والاستدعا فلا وجبر لفاده
المبالغة فيها التعديز والقول بأن المبالغة في كل شئ
بحسبه هي الطهارة بالتجفف سلطط من الكلام لظهور
إذ التعديز معنى غير المبالغة فالاكتفاء بها عن المبالغة
من قبل الأكتفاء يعني خارج الموضوع له عن الموضوع
عند ذلك فالواجبي حرج وإن هذه الهيئة وهذه
المادة لا أفادتها معنى غير الموضوع له وبما ذكرناه يصح
الجواب عز ذلك فهو أن الهيئة لم توضع للمبالغة وإنما
وضعت لمعنى وجوب تحفيفها خصوص هذه المادة اف^{٥١}
معنى التعديز كما أوجبه تحفيفه في مادة الشكر المبالغة
وفي مادة الإباد الالبة ومنها هيئة ضيق
ذكرها أبضاً إنها مشتركة بين الفاعل والمفعول



بن وضیع شعوب

كالعلم والدليل حيث يطليقان على العالم والدال والضيق
والمجرى حيث يطلقان على المفتوح والمجرى والأفق
بالنظر هنا أبضاً عبد الاشراك لفظاً لأن الفاعلية
والمفعولية إنما استعنى بها من خصوصية المورد
من غير أن يكون شيئاً منها من الموضوع للأن هذه
الصلة إنما وضعت للكشف عن هذه المادة قد
لوحظت في تسوية الشيء على نحو المحببة والمعروضية
حيث إن المعرض والمحلى فعالة العلم هو الفاعل
اطلؤ عليه في مادة الجرح والقتل هو مفعول
اطلؤ عليه كل إنما وضعت مراقبة لهيئة الفاعل
من ثم ولهميئه المفعول أخرى **و** من الموضوع للمعنى
المحرك في أبعاد علم التثنية والجمع وذلك لأن
المعنى المون في التثنية إنما وضعاً لا يكشف
عن صدورها فإذا وُجِدَ باهتان الوجه في ضم

فیہا کبھی صلح ہے لشکر کے ساتھ

۳۹



فَأُصْنِعَ الْوَضْعُ بِعِبَادَةِ الْمُؤْمِنِ

٤٠

لَحَاظٌ فِي الْمَفْرُدِ وَلَا دَلَالٌ لِهَا عَلَى النَّعْدِ عَلَى سِيرِ الْأَسْفَلِ
فَبَعْدَ إِنْسَلِيمٍ عَدَ الْجَوَازُ فِي الْمَفْرُدِ لَا يَمْكُنُ الْفُولُ بِالْجَوَازِ
فِي النَّثْبَةِ وَالْجَمِيعِ التَّالِثِ فَدَفَّتُمُ الْوَضْعَ بِاعْبَادِ
الْمُؤْمِنِ عَلَى فَسَامٍ ثَلَاثَةَ وَذَلِكَ لَمَّا نَعْلَمَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ مُؤْمِنًا
إِنْ يَكُونُ كُلُّهُ أَوْ جُزْئَيْهَا وَالْمَحْظَظُ لِلواضِعِ حِينَ الْوَضْعِ
إِمَّا إِنْ يَكُونُ عَبْرَ الْمُؤْمِنَ لِأَوْغْرِيْرِ فَإِنْ كَانَ عَبْرَهُ
وَالْمُؤْمِنَ لِكُلِّهِ سَمِّيَ الْوَضْعُ فِيهِ عَامِّاً وَالْمُؤْمِنَ
عَامِّاً وَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنَ لِجُزْئَيْهِ أَكَالِمُ الْعِلَامِ السَّخْفِيِّ
سَمِّيَ الْوَضْعُ فِيهِ خَاصِّاً وَالْمُؤْمِنَ لِخَاصِّهِ وَإِنْ كَانَ
عَبْرَهُ بِإِنْ كَانَ الْمَحْظَظُ كُلُّهُ أَوْ الْمُؤْمِنَ لِجُزْئَيْهِ
سَمِّيَ الْوَضْعُ فِيهِ عَامِّاً وَالْمُؤْمِنَ لِخَاصِّهِ أَكَالِمُ الْحِرْفِ
وَاسْتَهَا الْإِشَارَةُ وَالْمَوْصِوَاتُ وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَهُوَ عَبْرٌ
وَاضْعَفَ بِلِغْرِيْبِ مُصْوِّثِهِ الْمُشْتَقُ جَعَلَهُ مِثْلَ الْوَضْعِ
وَالْمُؤْمِنَ لِلْعَامِ بِنَاءً عَلَى الْوَضْعِ النَّوْعِ كَافِرَ

يُكَوِّنُ



فَأَمْسَأَ الْوَصْعَ عَبْيَا الْوَصْعَ لِهِ

٤١

يكون جزئيات ما كان على فنـهـ فـاعـلـ كـضـاءـ بـنـاـشـلـ
مـثـلاـ مـوـضـوعـهـ باـزاـدـ فـامـرـ بـهـ حـدـ الضـربـ هوـ مـغـعـهـ
لـكـنـ عـلـىـ مـاـ يـبـيـسـاـ عـلـيـهـ مـنـ الـوـضـعـيـنـ لـلـمـادـهـ وـالـهـبـيـتـرـ كـاـنـ
الـأـوـلـ مـنـ قـبـيلـ الـأـوـلـ وـالـثـانـيـ مـنـ قـبـيلـ الـثـالـثـ مـاـ غـافـلـ
مـنـ أـوـضـعـ الـهـبـيـتـاـ وـضـعـ الـحـرـوفـ وـوـضـعـ الـحـرـوفـ مـطـلـ
مـنـ قـبـيلـ الـثـالـثـ وـالـنـفـسـيـمـ هـذـهـ الـأـفـسـامـ الـثـلـاثـ هـوـ
الـعـرـىـ إـلـىـ أـكـثـرـ الـمـاـخـرـ بـلـ قـبـيلـ الـطـاهـرـ الطـيـاقـاـقـيـمـ
مـنـ فـرـقـ مـنـ الـدـاـرـ بـدـ الشـرـيفـ لـكـنـ الـمـحـكـىـ عـزـ فـدـ فـاءـ اـهـلـ الـغـرـىـ
وـالـأـمـ وـأـنـكـارـ الـقـسـمـ الـثـالـثـ بـالـمـقـ وـجـعـلـ الـمـبـهـاـ
الـثـلـاثـ وـالـحـرـوفـ بـاـجـعـهـاـ مـنـ قـبـيلـ الـأـوـلـ بـلـ فـيـلـ
إـنـ ذـلـكـ هـوـ سـخـنـاـ التـقـنـاـزـاـنـ وـأـمـنـاـشـاـ الـاخـلـاـ
وـالـلـازـمـ بـهـذـاـ الـأـفـسـامـ مـنـ جـهـهـاـ نـهـمـ رـؤـاـ الـجـدـ
وـمـاـ نـفـتـنـ مـعـنـاـهـاـ الـأـشـعـلـانـ الـأـفـ الـجـزـيـاـنـ فـلـهـ
كـانـ الـمـوـضـوعـ لـهـ كـلـيـاـ بـلـ زـمـرـ كـونـ جـمـيعـ الـأـسـعـاـلـ



فَإِنْ كُنَّا أَنْصَاعِينَ مُؤْمِنِينَ

٤٢

مجاز بالعد وجوه استعماله عقلياً من اصول وهو
للزرم كون الوضع عارياً عن الفايدة بالمرة فانجذب
بعضهم بالرثام كون الموضوع له هو نفس الجريئات
حيث انها غير ملائمة لا يمكن الاحاطة بها والى
منوفع على بضم الموضع والموضع له الترقى بالضم
الاجمال ولو بالعنوان العام وبذلك افراده عن المشبك
لان كل واحد من المعاون في المشبك ملحوظ على سبيل
الاستغلال بخلاف الجريئات في المعام وحيث ان
المعابر بين ملحوظ الوضاع والموضع له خلا في الفا
ذهب آخرون الى اتخاذها حتى في التردد وان الموضع
له فيها الصدأ هو المعاون الكلبة الا انه الزرم بعضهم
باشراط الوضاع في وضعها الاستعمال في الجريئات
وقد دسست لك الى التقى اذاني في راخرى كالشيخ في هذا
ان الجريئات فيها من لوازم الاستعمال ما يذكر ان تكون

فَأَقْسَمَ الوضِّعُ بِعِبَادِ الْمُوْصَلَةِ

٤٣

من الموضوع له فشل و توضيح هذا الأجمال الجزئية
المختلفة عند الاستعمال في الحروف فما هي باعتبار
الوجه الذهني لما عرفت من أن معناها في غيره وذلك
الغير هو المعنى الاسمي المخصوص بالذهن فالجزئية لا تكون
البااعتباره لا بااعتبارها الخارج كغيره وقد يتعلّق معنى
الحرف بالمعنى الكلبي ولا جزئية فيها بهذا المعنى
فالمعنى هو ما اخباره المتأخر عن من كون الوضع
عاماً والموضوع له خاصاً بالمعنى الذي ذكرنا بهما
بياناً در منه من الجزئية باعتبارها الوجود في الخارج إلا
ان الغرض من هذا التقسيم كان بيان كيفية وضع
الحروف بما نازها بحسب الوضع عن وضع الأسماء
فالدلائل بقسمين بما نشناه من الوضع الاستعمال
الافتراضي والإرادي والتبسيطي بالبيان المقدم للأقسام
بما ذكره لظهوره أن مجرد عمو الوضع وخصوص الموضوع



فِي عَدِيجَانِي فِي الْحُرْفِ

لِلأَبْوَابِ صِرْرَةِ الْمَعْنَى حِرْفَانِ الْمُوْجِي لِمَ كَوْنَ الْوَضْعُ
 صِنْجِيْهَا عَلَى مَا سَبَقُهَا مَذَرِّيْهَا كَانَ الْفَرْضُ مُطْلَقُهُ
 وَالْتَّوْبِعُ فَغَيْرُ خَفْيٍ أَنْ مُلاَخْظَةُ الْوَضْعِ لَهُ عُمُومًا وَ
 خُصُوصًا اِنْتَاهِي مِنَ الْمُفْدَعَةِ وَهِيَ اِجْنِيْهَةٌ عَنْ حَقِيقَةِ
 الْوَضْعِ لَا بِوْجِبٍ اِخْتِلَافُهَا تَوْبِعًا فِيهِ وَلَا حَصْوَكَيْهَةٌ
 فِي الْوَضْعِ وَلَا فِي الْوَضْعِ لَهُ بِلِ الْوَضْعِ لَهُ اِبْدَالًا
 بِكَوْنِ الْاَكْلِيَا اوْ جِزْيَهَا وَالْمُلاَخْظَةُ بِلِ الْوَضْعِ لَوْجِيْهَهُ
 لِدُخْلِهَا فِي اَفْسَادِ الْوَضْعِ وَامْتِنَانِ الْحُرْفِ عَنِ الْمُشَرِّكِ
 لِبِسْمِهَا ذَكْرُ بِلِهَا ذَكْرُ فَاهِ مِنَ الْاَخْنَادِ فِي كِبْيَقِ الْوَضْعِ
 لَا بِالْاَخْلَافِ فِي مُعْدَقَتَاهَا الْوَضْعُ وَهَذَا ظَاهِرُهُ شَهِيدٌ
 بِمَا اَوْصَنَاهُ لِكَيْفَيْهَهُ وَضَعُ الْحُرْفِ بِظَاهِرِ الْكَسْرِ
 مَا ذَكَرَهُ مِنْ اَنَّهُ لَا مُجَازَيْهَهُ فِي الْحُرْفِ لَا بِاعْتِبَارِ
 مُتَعَلِّمَاتِهَا وَذَلِكَ بِمَا اَعْرَفْتُ مِنْ كِبْيَقِ الْنَّصْرِ فِي الْجَاءِ
 وَانَّهَا اِنَّمَا بَنْثَاثَةٌ مِنْ بَنْوَ مَعْنَى الْوَضْعِ لِمَا هُنَّا لِتَاصِمٍ

فِي إِعْدَادِ الْجَازِيرَةِ الْحُرْفَ

٤٦

بمجده السماع ودعوه المشابهه من المتكلم والمسنونه المتجو
المعنى قد عرفنا أن معنا الحرف غير ملحوظ بل يكشف عن
خصائص الحاط والغير لا تفك عن ذلك الحاط في جميع هوا
اسئلتها غايتها از ظاهر الخصائص فلتكون في محلها وقد
تكون في محلها مثل حرف الملام الموضوع لا فادة لحاط الغاء
في ملحوظ يكشف عن هذا الحاط مط الان هذا الحاط قد
يكون فيها وهو غائب في الواقع فتسمى باسم الخبيث و قد يكون فيها
هو ليس بغاية في الواقع فتسمى باسم المجاز كاف في قوله تعالى
ليكون لهم عذاباً وحزناً وهذا هو المراد من قوله تعالى بان المجاز به
باغيماً من علاقتها واما المجاز به باعيماً فهو معنى الحرف
لستعمل لفظه عزمه في الظرفية بعد ان كانت موضوعة
للحاوزه فهو غير واضح بل منسخ كما عرفت وكذا المجاز به في
ذلك شيئاً انتها نصوص على المحو الذي عرفته في الحرف كافيه
في الصوت فلنعمل الهيئة فيما وضعت له من الضيق لكن فيما هو



فِي الْمُهَاجَرَةِ إِلَّا بَعْدٌ

१८

يماضي الواقع لأن الموضوع لماضي ينتمي في المستقبل على ما
ذكر يتضمنه فساد عبودي المتجاهز بهـ الجمل المستعملة في مقام الاذنأ
خلبـ كانت باسمها معرفـ هـ مزايا من اثنـ المحاذيبـ في نفس مدلـ لـ
الهـ ئـ وـ الـ اـ عـ اـ بـ الـ كـ اـ شـ فـ هـ زـ سـ بـ خـ بـ هـ وـ سـ بـ يـ نـ لـ كـ اـ فـ هـ
ما يتضمنـ بهـ حـ قـ يـ قـ الـ حـ الـ رـ اـ بـ عـ دـ هـ اـ رـ سـ بـ حـ الـ جـ لـ بـ هـ فـ كـ
صـ رـ يـ حـ مـ قـ صـ ئـ مـ زـ الـ كـ لـ اـ مـ بـ الـ اـ فـ اـ دـ كـ اـ فـ هـ فـ وـ هـ دـ مـ دـ
تـ كـ وـ نـ ضـ مـ بـ شـ مـ شـ فـ مـ زـ الـ اـ طـ لـ اـ فـ بـ نـ عـ اـ كـ اـ فـ هـ فـ وـ لـ كـ جـ اـ لـ فـ اـ
مـ رـ دـ بـ بـ سـ تـ خـ صـ اـ مـ عـ بـ نـ اـ دـ فـ وـ لـ رـ تـ عـ اـ وـ جـ اـ رـ جـ لـ هـ زـ اـ فـ صـ المـ دـ بـ هـ
فـ يـ سـ تـ قـ اـ مـ نـ هـ اـ ضـ مـ نـ اـ حـ الـ قـ اـ ئـ وـ الـ رـ جـ عـ لـ عـ لـ ذـ لـ كـ السـ خـ المـ عـ بـ هـ
وـ اـ قـ اـ اـ زـ اـ اـ بـ هـ الـ حـ كـ عـ لـ الـ كـ لـ مـ زـ دـ وـ نـ اـ طـ لـ اـ فـ عـ لـ فـ دـ كـ فـ وـ لـ هـ
الـ اـ زـ وـ الـ اـ زـ بـ هـ فـ جـ لـ دـ وـ اـ كـ لـ وـ اـ حـ دـ مـ نـ هـ اـ مـ اـ ئـ جـ لـ دـ فـ لـ اـ
هـ نـ اـ لـ دـ بـ هـ حـ لـ بـ هـ بـ الـ سـ بـ هـ لـ ذـ لـ كـ الـ كـ لـ لـ اـ اـ صـ لـ بـ هـ وـ لـ شـ عـ بـ هـ
ثـ اـ مـ جـ اـ ئـ بـ هـ بـ الـ سـ بـ هـ لـ ذـ لـ كـ الـ كـ لـ مـ عـ دـ اـ طـ لـ اـ فـ عـ لـ لـ فـ دـ
اـ مـ اـ هـ وـ اـ رـ دـ هـ مـ عـ دـ اـ خـ غـ بـ زـ لـ ذـ لـ كـ الـ كـ لـ المـ وـ ضـ عـ لـ لـ لـ فـ دـ كـ



فِي بَيْلِ الْزَّمَانِ الْمُنْتَاعِ فِي الْمُسْتَعِ

٤٧

بِسْعَالِ الْفَانِيَةِ الصَّابِرِ بِضَرِّ شَدِيدٍ وَالْأَسْدِ كَلِي الرَّجُلِ
الشَّجَاعِ وَأَمَا مَعَ الْأَطْلَاقِ عَلَى الْقَرْدِ فَهُصُونَ الْجَانِبِ فِي مِنْ
الْمَذْكُورَةِ وَمِنْ جَهَنَّمِ الْأَطْلَاقِ مَاضٌ بِاَنْ يَطْلُو الْفَظَّ عَلَى مَا هُوَ
الْمُقْطَلُ مِنْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِمَعْرَادَةِ الْمَوْضِعِ لِمَنْ فِي ذَلِكَ
وَهُدُو الْجَانِبِ فِي الْحَقِيقَةِ مُجَاهِدٌ فِي الْعَسْبَةِ السَّبِيعِ الْمُسْتَعِيِّ مِنْ
الْأَطْلَاقِ كَانَ يَطْلُو الْمَاءَ عَلَى مَا لَبَسَ مَثَلًا وَالصَّابِرُ عَلَى غَيْرِ
الْمُسْلِبِ مَا لَبَسَ وَيَجْمِعُ الْجَانِبِ مِنْ الْجَهَنَّمِ فِيهَا إِذَا طَلَقَ الْفَانِيَةِ
بِأَغْبَيَا الصَّبِرِ يَا الشَّكِّ عَلَيْهِ مِنْ لِمْ بِنْلِبِسِ بَعْدِ بَنِ الْفَرْزِ إِذَا قَرَأَ
مَا مَهَلَهُ لِكَ مِنْ الْمُفْدَأِ طَرَرَ لَكَ دَرَجَ الْجَمِيعِ بَيْنَ الْكَلَّاتِ وَأَنْ مَرَأَ
الْأَصْوَلِيَّةِ فِي هَذَا الْمَفَامِ مِنَ الزَّمَانِ أَنَّهَا هُوَ زَمَانُ الْسَّبِيعِ إِذَا مَهَلَهُ
أَطْلَاقِ الْمُسْتَئِعِ عَلَى الْمُصْدَافِ الْخَارِجِ بِأَغْبَيَا اسْتِلَامِ الْأَطْلَاقِ
حَلَّ أَضْمَنْيَا كَمَا عُرِفَ كَالْفَرْزِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ الْمُفَضُّلِ بِأَنَّهُ
فِي ثَقِيلِ الْكَلَّاتِ وَنَعْرِفُ الْإِسْمَ كَيْفَ وَفَدَ عَرَانَ كَادَلَ الْأَسْبُونَ
الْأَطْلَاقِ بِالْوَضْعِ عَلَى الْفَرْقَاضِ لِأَغْلَبِ الْأَسْمَاءِ وَأَنَّهَا اِرَادَ وَأَمْرَ الْكَلَّاتِ



فيها الزوايا المنشاء غير المنشق

٤٨

في الأفعال بخلاف الالتزام وأما الأمثلة سواء كان من الجوابات
المشتقّة فلابد منها على جزئي الالتزامنعم لو كان هنا اطلاق
على الفرد فأطلق نسبة غير النسبة المدلول عليها بالهبة
ذلك المطلق مشتقاً هنالك نسبة لا يدخل لها من ملاحة فالآن
هناك فرضية صافرة كان الاطلاق ظاهر في ارادة حا الكلمة
لهذه المحمل المستعماً من الاطلاق لكن فد يصرخ في الكلام بما يوجبه
الاطلاق في غير حقيقة الكلمة من المأمور الاستفهام في الأول ما إذا
ضرر فاما مثلاً فان جعل عنوان المشقّة مفعولاً للفعل الدال على
المأمور وجده الكلام في ظابو زمان الفعل مع نقا صد الغزو
منكون الاطلاق ظاهر في الفعل المأمور من المأمور ما إذا فعل كما
فاما فان جعل مفعولاً للفعل الدال على الاستفهام بوجده الاطلاق
ابص في ما الاستفهام ضمير للنطاق بين نقا الفعل والاضمار
بالعنوان وهذا الرهان هو الرجوع في الواقع بين الاصول يعني
فرق في ذلك بين المشتقّة والجوابات اما اطلاق على



نحو الرأى من المذاق في المشق

١٤

الفرد واستعماً من دون طلاق عن افراد فكلما استعمل المشق
يطلق على فرد لا يتصوّر فيه هذا النوع وهو حاج عن المذاق كذا فهو
نعم الزانى والزانى فاجمل وأكل واحد منه مما جلبه ذات المشق
الا إن لم يطلق على فرد بل إنما يثبت الحكم على عنوان كل فندق عليه كلما
وجده هذا العنوان ومحظى في الحاج من عبر فربما يعن ما صدر له
او قبله او بعد ولا وجلوهم اخضاع الحكم بالزانى حاتم وللآخر
والتفصي بها على الفائد على بالحقيقة في خصوص الحال ولو صدر هذا
لقطع التفصي بها على المجازى في الاستعمال الظاهر مشمولها للزانى
القصد مع كون المجازى في الاستعمال مفروغاً عنها عندهم ولو
اريد التفصي بها كان التفصي على عدم اغبيها الاكتساب بالزانى حال
او ضح وهو الذي يعني ان به لهم بغير التفصي حال النكارة وكيف كان
لم يكن هنالك اطلاق على الفرد لا يتصوّر فيه من حيث الزانى وانما الترا
فيما لا يطلق المشق على فرد فانهم جميعاً اختلفوا في افراد كل عبئه صحية
وحيث فيهم ثلثة بالمعنى حال الاطلاق ام يكتفى بها الثالث لودرا



فِي الْأَطْلَاقِ وَالْمُسْقَى

الأطلاق وأمثالها الاختلاف من جهة ماءاً من صحة الأطلاق

المستفيضة على غير المشرب عليه وجده يمكن الالتزام بالمحاذير فيها كما

العرف العتادي كسباد التجار والجهاز والكافر وأمثالها من طهور

في بعضها الأطلاق الصالحة على الماء الكندي باعتبار اصنافه

ما أضر على الحلو باعتبار الجوف منه السابقة والكافر عليه

كماء النساء وأمثالها من الأطلاق المستحبطة فان جملة

البيكاك الجواودة عد صحة الأطلاق على غيرها هو مصدر حماة

بااعتبار مصدر الغبرة النبات كاطلاق الماء المتقلب منه الغير اعتباراً

ما يسمى السابقة فان جميع ذلك من الأمور المستحبطة فاحذر على نحو

ومن هذه الجهة ودفعها في جنسه وبصر المحسنة من الفداء والمسنا

فولاذ الحقيقة المطلقة والمحاذير المطلقة والأولى منسوبي إلى

وحكى المرض على هذا العلاج في عدة من كتبه والتبدى العبد كشيد

والمحض الدرك وحكى الشبيه إلى أصحاب الاماكن من بين التبدى العبد كشيد

والشهيد وعزم المبادىء نسبه إلى أكثر المحظوظين وعزم المفاسد التي نسبه



في بيا الافتخار لمسنون

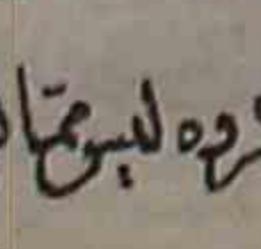
٥

الى الاكثر وحکی اپن عن کثیر من العامه فهم عبد القاهر والشاعر من بنعیمه
الجحا والمعترف ونسلی اب زیدنا وفہر والثانی منسو الرازی
البیضا و الحفیہ و عزالنها برد حکایتہ عن فرم دعہ بعض التقصیل
من بعض المناخن من باب الخبر عن جواب صنایع مخفی شنا عشر فوہمہوا
ان المنسا ف صحیح الاطلاق في بعض المثلثات على المنقضی عن المبدأ فهو
او عیت کونها صحتیه فیها و زمانها عددها لا يصلح شئ منها للمنسا
فہما انتصرو کون المبدأ ثبویہا فاز الشیوه من هذالمبدأ الایسر
پس بعائد لصد المؤمن علی النائم و هما کون المنسو محکوما
لصحیح الاستدلل با پرحد الاراء بالتسیله من لم یکن ذاتا محال
وهو حکایح الجلد و هما کون المبدأ من الصنایع سیما کان نکل او که
فلا یعتبر فہما بطأ لامتناع فیها الامتناع فیھما شیء اشیاء فیوقیل
اجزاء غیر متنھو و بعد منعد و هما کو زانصا اللذات المبدأ
اکثر ما یجیئ کون عدم الانصاف بالمبادر مصلحانی جنب الانتقام
یکون اللذات عرضیاً عن المبدأ و راغباً عند کالکاف و الجھاط وللقاف



فما ذكرت في حكم الفحوى في المتن

٥٢

والمعلم وفهم من جعل الصد مع الأقضى هو المأقو لوضع المتن وجعل
في طرأت الضد الوجوبى على المحل فلا يصح دون ما عداه قطراً العذر صد
إما فرض على الحلو ما عجب بالمحضه السابقة وحقو في الغواين بحسبها
إما فعال فما هذ القطر يعني ان يعلم از صادى المتن مختلفاً فعدى
البدر حال الا كالضاب المضرير فذلك يكون ملكرة وفديه بغير صعوبة كونه
كونه حرقه وصنعه في الخيات والنجار والبناء وبحوه او قد يكون لفظ
يحمل الحال والملكر المحرقة كالقارى والكابر المعلم والتلبوع
التلبس شيئاً فشيئاً فما ذكر باللبس في الملكر هو زواها
بسبي حصلوا النسبتين في الصناعات الا عرض الطويل بعدن ضد الرجوع
اما الاعراض مع ضد الرجوع ولو كان يوماً او يومين بل وشهراً او
شهر اياً فاصح اراده العو غير مفتر ويفيد على من لم ينزل ومن اعرض
وتصدى العو في العرف انه متلبس بالبدر فهذا وان طر العذر الوجوب
لا يصلح ذلك الفعل واما في الاحوال فالتلبس فيها ايضاً بخلاف في العرف
انه لو وانت خبير بان شيئاً مما ذكره ليس عما يسمى بـ  بـ  من جوع دبر

فِي بُطْلَرِ الْأَنْوَارِ كُلُّ الْمُعْصَلَةِ

٥٣

شُوهد منها بِصَحِحٍ أَنْ يَكُونُ مِنَ الظَّاهِرِ مِنْ حِجَابِ الصَّنْعِ الْأَطْلَاقِ إِذَا مَا كُوِنَ
مِنْ حِجَابِ خَصْبِ الْحَدِيثِ الْمَاحِظُ مِنْهُ فَعَدَ صَلَوةً حَصَرَ لِلْمَنَاطِقِ عَلَى مَا
ظَاهِرٌ لِطَهْوِ عَدَلِ الْخَنْصَا الْهَبَّةِ الْعَارِضَةِ عَلَى بَعْضِ الْمَوَارِدِ بِوَضْعِهَا
بِلَفْظِ عَرْفِ الْمَهْبَةِ الْمُهَبَّةِ فِي جَمِيعِ الْمَوَارِدِ بِوَضْعِهَا وَاحِدَةٌ فَيَتَسَعُ اِفَادَةُهُ
بِوَضْعِهَا وَاحِدَةٌ بَعْضِ الْمَوَارِدِ مَعْنَى هَذَا بَعْنَدِهِ فِي الْجَمِيعِ لِخَرْقِهِ أَنْ يَبْنَأَ
الْأَمْمَاءُ الَّذِي هُوَ الْمُضْلَلُ فِي الْزَّانِةِ فِي حَالَةِ النَّوْمِ ظَاهِرٌ كَذَلِكَ مَا كُوِنَ
الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ الْمُحْكُومِ بِهِ بِلَهُو اَفْضَلُ وَاسْتَنْعَنَ مِنَ النَّا
وَذَلِكَ لِظَهُورِهِ وَالْإِنْصَا بِالْمُحْكُومِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ مَا هُوَ بَعْدَ الْكَرِيمِ الَّذِي
هُوَ بَعْدَ الْإِسْنَعَةِ الَّذِي هُوَ بَعْدَ الْوَضْعِ فَيُوَفَّدُ مِنْ خَرْعَنِ الْوَضْعِ
بِهِ رَبِيبُينَ كَيْفَ يَكْرَعُ عَبْيَةً فِي وَضْعِ الْمَشْتُوْتِ وَالْمَسْتَكِ بَعْدَ جُوازِ
الْأَسْكَدِ بِالْأَبْيَهِ لِإِثْبَاتِ الْحَدِيدِ عَلَى الزَّانِ لِوَلِمْ يَكُنَ الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ
حَبْقَنِ الْمَاضِي بِظَهُورِهِ لِشَفَّافِهِ كَذَلِكَ الْمُجْبَرُ الَّذِي حَفَّفَهُ فِي
الْفَوَابِنِ مِنْ كُونِ الْمُبَدِّدِ فَلَا يَكُونُ حَالًا وَفَدِيْكُونُ مَلْكَهُ وَفَدِيْعَيْهِ
ذَلِكَ كَوْنُهُ حَرْفٌ وَصَنْعٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ الْمَرْأَةُ لِأَنَّهُ أَرْبَدَ الْمَاءَ الْمُو



في طلاق الأقوال المفصولة

لِيَغْيِيَ الْحَدِيثُ مَوْضِعُهُ وَهُذِهِ الْمَوَارِدُ لِلْمَلْكَةِ إِذَا حَرَفَ فِيهَا فِي الْأَطْلَافِ
 مَصْاها عَلَى نَفْسِ الْحَدِيثِ نَطَهُوا نَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْكِتَابَ وَالْجِبَاطَهُ مَثَلًا لِلْأَسْعَلِ
 إِلَّا فَيَقْسِرُ الْأَحَدُ وَإِنْ ارْبَدَنَاهَا مَوْضِعُهُ بِوَضْعِهِ أُخْرَى فَمِنَ الْهَبَّاتِ
 وَالْحَرَفَةِ غَيْرِ وَضْعِهِ الْأَحَدُ حَتَّى تَكُونَ الْمَادَهُ مِنْ مَيْلِ الْمَشَكِ الْلَّتِي
 فَوْضَعَهُ إِنَّهُ لَا يُبَيِّنُ دَلِيلًا وَخَلَّ الْأَصْلَ وَبَا بَا الْوَجْدَانُ وَالْطَّبَعُ
 السَّلِيمُ بِوَجْبِ خَرْجِهَا عَزِيزًا لِيَحْبِبَ عَرْوَضَ الْهَبَّهُ عَلَيْهَا الْأَنْهَا إِنَّهَا
 شَرِيعَةُ الْأَحَدِ كَمَا عَلَى أَسْمَاءِ النَّوَافِ وَإِنْ ارْبَدَ كَلَّهُ الْهَبَّهُ عَلَيْهَا
 فَمِنْ وَضْعِهِ فَسَادًا لِأَنَّهَا مَعَ اسْتِهْنَاهِهِ يَسْتَحْدِي دَكَالَهُ الْهَبَّهُ عَلَيْهَا الْمَادَهُ
 مِنْ أَنَّهَا ضَعِيفَهُ وَضَعِيفَهُ الْحَرَفُ فَلَا يَكْسِفُ الْأَعْرَمَ مَعَ حَرَفِهِ وَجَهْنَاهُ
 لِكَمْوَدِ النَّاعِ وَمَوْضِعِ الْكَلَامِ وَالْأَقْوَالِ فَتَقُولُ فَدِعْرَفْتُ مَمْثًا
 ذَكْرَنَاهُ فِي الْمَغَدِقَهَا إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَوَادِ وَالْمَشَقَّهَا مِنْ جَهَهِهِ عَدَالَهُ
 عَلَى إِنْهَا بِحَبِّ الْوَضْعِ وَكَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهَا مِنْ جَهَهِهِ ثُوْفَقَ صَحَّهُ الْأَطْلَافُ
 عَلَى إِنْهَا الْفَرِدُ بِالْمَصْدَاقَهِ حَالًا لِلْأَطْلَافِ وَإِنَّهَا وَقْعُ الشَّبَرِ الْأَنْزَهُ
 فِي خَصُوصِيَّهِ مِنْ جَهَهِهِ الشَّبَرِ كَعَيْنَهُ وَضَعِيفُهُ مِنْ جَهَهِهِ كَلَالَهُ عَلَيْهِ



فيها حقيقة وضيق الفاعل

٣٥

الأنسوان كان بعض المتأخرین شبهة أخرى هي جهله مدخله عنوان
الموضع لغلى الحكم ونرثي الإثار سببها المتعدد وهو وكيف كان فضى
حقيق الحال ببط الكلام في كعبته وضع الهمة في المشهد وقد عرض
انها حقيقة فلا يكشف الأعنف ضيقها لحاظ في المادة مختلف ذلك
الخصوص باختلاف الهمة من الفاعل والفعل والفعول المعمود
من الهمة وآخر ذكر بعضها بين غيرها بالفاسد فنقول ما هي
ضيق وضع لأن نكشف عن المادة ملحوظة منشؤ الراي على ما يطلع
العيالاً بمعنى العرض بل بمعنى الفاعلة التي هي بمعنى الناشر المؤثر
سواء معه وضيقاً كما في المقام والجالس والعالم والحاصل وغيرها
أول يمكن كاف الضابط الجارح والقائل والبائع وأمثالهما ثم إن
بالفاعلة مجردة الأقضى والتبين على وجده ومحنة هنالك اثر في الحادث
صحة الهمة البوالة مزجيش تكونه مزاحلاً لاستدلالها زري صحقة
نوصيف العسم مثلًا يكونه فاعلاً أو الشيء الغلاف فتارةً وإن لم يفع من
أجل فعل ولا ضدة الخارج بل وإن لم يفع بعد اباضة أصل الظهوعد



من أحكام الحجارة في صلح كفالة

محض سلب المانعة وأختصار يغير عنصر طعاماً وليس لك إلا الحق في المصادمة
فيه فعلاً فنكيف عن المقاومة عليه المدعول عليهها الضرر ليس إلا بجرأة الأكاذيب
والسببيات لا الوفع والتجھيز بل الدليل على التحقّق إنما هو هيئه الماضي
فقط ثم إن تلك المنشائنة والسببيات قد تتحقق في الشيء من دون ورقة
تعلمه من أصلها كما سمعته في مثال المانعة والضابط والنافعه وإنها
وقد تتحقق بذكر الفعل والغرض عليه جعله اغلب اشتغالها واهتمها
كالاعمال التي تؤخذ حرفه وصنعه فتجده معنى الضرر في متناوله وفي
غيرها الفعل مختلف من لم يجعل تلك الأفعال حرفه وصنعه فأن
النشائنة والسببيات فيه لا تتحقق الا عند رادمه المعنصبه ل الواقع
الفعل منه اللازم له غالباً والصديق به إنما هو ما عيناً حصوناً ذلك
الارادة المعنصبة لا المحسو الفعل وتحقق في الواقع لكن حيث لا
تتحقق الارادة عن الفعل غالباً فنجده ان الصدق باعتباره ولذا نجد
الفرق في صد الکائنات مثلاً بين من لم يجعل الكتابة حرفه وصنعه
خلافاً بـ مثلاً الأ عند الفعل وبين من يجعل حرفه من صدده لوقوع غيره مما



في بطل الأرجح السعيد حاد وعلمه

٥٧

ال فعل الموضع لـ الجميع احد لا انما موضع الفعل فرق و للفرق و
آخر فان هناد عـو لا يمكن تعقله لظـهمـو ان التـفرقـ بينـ الحالـ وـ المـلكـةـ
لا يمكن دعـواـهاـ منـ جـهـهـ وـ ضـعـ المـاـرـةـ لـ فـرـضـ كـوـنـهـاـ مـوـضـعـهـ الـحـدـثـ
وـ لـ اـمـنـ جـهـهـ الـهـيـئـهـ لـ كـوـنـهـاـ مـوـضـعـهـ بـالـوـضـعـ الـحـرـقـ وـ اـسـتـفـعـاـ الـحـرـقـ
الـسـتـغـارـ وـ الـمـلـكـةـ مـنـ الـهـيـئـهـ غـيرـ مـعـفـوـ وـ بـذـلـكـ بـرـفـعـ الاـشـكـالـ
جـلـهـ مـنـ الـاطـلاقـ وـ بـتـضـيـعـ عـدـ وـ وـرـدـ الـفـضـرـ بـهـاـ وـ قـدـ عـرـفـتـ
وـ ضـعـ الـفـعـوـ وـ الـغـبـلـ وـ فـسـعـ عـلـيـ ماـذـكـرـهـاـ الـصـيـغـاـ وـ بـهـذـاـ الـجـنـوـ
وـ الـبـيـاضـ ظـهـرـ لـكـ سـقـوـ مـاـعـنـوـهـ وـ الـمـغـامـ مـنـ اـنـ هـلـ يـعـتـبرـ صـدـ
الـشـوـعـ عـلـيـ شـوـهـاـ مـبـدـ الـاشـفـاعـ بـهـاـ لـاـ وـاـنـ خـالـفـ فـيـ ذـلـكـ
جـاءـ فـلـ بـعـيـرـ وـ اـقـيـامـ الـمـبـدـ بـمـسـدـ لـيـنـ لـذـلـكـ بـصـدـ الـضـابـ وـ
الـمـولـمـ مـعـهـاـ الـضـرـ الـأـلـ بـالـمـضـرـوبـ الـمـوـلـمـ وـ صـدـ الـمـلـكـ عـلـيـ
يـعـاصـمـ كـوـنـ الـكـلـامـ مـخـلـوـفـ فـيـ الـعـوـاءـ وـ الشـجـرـ فـيـ مـاـبـهـ وـ ذـلـكـ مـاـ
عـرـفـ مـنـ اـنـ هـيـئـهـ الـفـاعـلـ تـكـشـفـ عـنـ الـفـيـامـ بـعـيـنـ الـاـشـتـاـ وـ الـفـاعـلـ
لـ الـعـرضـ الـحـلـبـ وـ ثـبـوتـ الـفـيـامـ بـالـعـنـ الـمـذـكـورـ فـيـ الـاـشـتـاـ الـمـكـوـ



فِي إِلَامِ الْمُعْتَدِلِ الْمُشَاهِدِ فِي الْمُصْدِرِ

٥٨
لم يطلق عليه المشهود ظاهر لسرفه وعرض الضرب الام والذكيم في محل
آخر لا يربطه بالقبيح والعبير في صدر الفاعل بالفباء بمعنى الاستئصال
نعم قد ينخدع المندى به الفعل مع المعرض كما في الذهاب العام والجاء
وقد لا ينخدع كما في الأمثل المذكورة ثم الفباء والاستئصال المعتبر
صدر المشهود اعم من كونه مع الواسطى او بدنه بل اغلب مواد صدر المشهود
من قبل الاول فان صدر الضاحك على الاستئصال فهو بواسطته متجها
والمنججا واسطه في العرض والنجيج واسطه في الثبور وصدر الواجب على
الفعل النذر بواسطته فندر او صدر جائز القلب او واجبه على
نيد بواسطته كونه مجده او اعلمه الى غير ذلك هن مواد صدر المشهود
المعلوم عن اعيانها بثبوت مغنايتها من دون واسطه والنقض يعده صدر
الاستبعاد والشبيه على الجسم مع عرضها وصدتها على الحركة واللون
العارض فالغير ارد لظهوره وان الفعل غير الفاعل ومقابل له مما
غير الآخر فما زالت الفاعل كما اعرفت تكشف عن البنية على وجه الفباء والا
والفعل تكشف عن البنية على وجه العرض والحلول ثم المحل والمعرض



٢٠١ فِي هَذَا مَعْنَى عَبْدَ الْمُتَّقَّى وَالْمُصْدَّقَ

٥٩

فَلَيَكُونَ هُوَ الْفَاعِلُ كَمَا فِي اِدَةِ الْعِلْمِ فَيُطْلُقُ الْعِلْمَ عَلَى الْعَالَمِ وَفَدِيكَوْنَ
هُوَ الْمَفْعُوكَ فِي قَاتَةِ الْفَتْلِ فَيُطْلُقُ الْفَعْلَ عَلَى الْمَفْنُولِ لِأَنَّ الْفَعْلَ يُشَكُّ
لِفَطْرَتِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوكَ فَلَيَنْجُو فِي الشَّيْءِ جَهَنَّمَ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَحْلَبَةِ
مَعَ اِنْطَلُقِ عَلَيْهِ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلُ كَاطْلَافِ الْعِلْمِ وَالْعَالَمِ عَلَى زِيدِهِ
شَلَوْلَا يَنْجُو فِي لَا مَعْرُوفِيهِ وَالْمَحْلَبَةِ وَنَفْنَفَ الْفَاعِلِيَّةِ كَفِي السَّعْدِ
الشَّرِّ الْعَارِضِيَّاً عَلَى الْحَرْكَةِ وَالْلَّوْنِ فِي قَاتَةِ الْحَرْكَةِ سَرْعَمْ وَبَياضِ شَلَوْلَا
وَلَا بِقَاتَلِ سَاغِرِ دَائِمًا بِطْلَقِ ذَلِكَ عَلَى الْجَيْسِمِ نَجَهَنَّمَ الْفَاعِلِيَّةِ حَدِيدَ
فِي دَوْنِ الْحَرْكَةِ فِي قَاتَلِ فَلَانِ سَاعِ او مَسْرَعِ فَانْتَهَى بِذَلِكَ اَنْ عَلِمَ
اِطْلَافِ السَّرْعَمِ عَلَى الْجَيْسِمِ مَعَ اِطْلَافِهِ عَلَى الْحَرْكَةِ الْعَارِضِيَّةِ اَنَاهُو
وَضَعِ الْفَعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ لَا اَعْتَبَا عَدَدَ النُّوَسْطِ فِي الْعَرْوَضِيَّةِ صَدِيفَ
مَطْلَقِ الْمَشْوِى كَمَنْجَلَةِ الْفَصْوَجِيشِ فِي الْثَالِثِ بِسْطَرِ فِي صَدِيفِ
الْمَشْوِى عَلَى شَيْءٍ حَقِيقَةٍ فَيَا مِبْدَى الاِشْتِئَامِ بِزَمْنِ وَزْنِ وَاسْطَرِ
الْعَرْوَضِيَّاتِ كَانَ صَفَرِ كَالصَّابِرِ الْفَانِلِ فَانِ مِبْدَاهَا الضَّبَرِ وَ
الْفَتْلِ بِعَنِ الْفَاعِلِ وَهَا نَاثِرُ كَلِفَامِهِ لَا بِالْمَوْرِ وَكَالْفَانِمِ وَ



فِي حَوْرَانِ الْمَبْدُولِ وَحَوْرَانِ الْوَاسِطَةِ

٤٠

وَالنَّاثُمُ فَإِنْ بَيْنَهَا أَثَارُ وَصَنْعَاتٌ وَأَمْتَانٌ فَبِنَاءً مَعْلَمًا بِالْمَنَاثِرِ وَالْمَضَفَّاتِ
وَأَمْتَانًا إِذَا كَانَ الْمَبْدُولُ ذَلِكَ فَلَا يُشْبِهُهُ الْقُبَّا كَمَا فِي الْبَعْدَالِ وَالْجَدَّادِ
وَأَمْتَانًا فَلَنَا مِنْهُ وَزَوْدٌ سُطْرٌ فِي الْمَقَامِ احْسَرَ إِذَا عَنِ الْعَامِ بِوَاسِطَةِ فَيْمَهُ
لَا يُصْدِلُ الْأَمْجَازُ كَا لِشَفَعٍ وَالسَّرْعَةُ الْعَامِيَّةُ ثَمَنْ بِالْجَسْمِ بِوَاسِطَةِ الْحَرْكَةِ
وَاللَّوْنُ فَأَتَرْ بِهِ الْحَرْكَةُ سُرْعَرُو اللَّوْنِ شَدِيدٌ كَلَبِهِ الْجَمِيعُ
سُرْعَجُ وَشَدِيدٌ أَنْهَى كَلَامَ رَفْعٍ مَفَاصِهِ لَا يُخْفِي عَلَيْكُمْ مَا فِي رِبَابِهِ
عَلِيْمًا ذَكَرَنَا حَنْفِي فِي جَافَّهُ مِنْ خَلْفِ الْمَبْدُولِ وَأَقَاهُ الشَّهْمَرُ
فَأَمْتَانِي لِبَضْرِ الْمَنَاثِرِ بَنْ حَبْثَانِي سُندَ عَلِيْهِ حَقِيقَتِي الْمَشْقُوَّةُ وَالْمَقْضَيُّ
عِنْدِ الْمَبْدُولِ إِذَا كَانَ مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِصِحَّةِ الْأَسْنَدِلِ بِأَيْمَانِهِ حَدَّ الرَّاتِبِ
عَلِيْمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَانِيَا حَالِ الْجَلْدِ مَعَ أَنْهَ كَلَرْ بِطْلَذَلْكَ بِوضَعِ كُثُرَةِ
وَصَدِّلُ عَلِيْهِ سِبْلِ الْحَمْبِقَةِ وَالْمَحَاجِلِ بِلِأَمْتَانِهِ هُوَ لَا خَلْفَ لِمَفَامِهِ
فِي كِيفِيَّةِ نَعْلَقِ الْحَكْمِ عَلَى الْعُنُوانِ وَنُوْصِيْجِهِ إِنْ فَدِيْعَلَى الْحَكْمِ عَلِيْهِ
عُنُوانِ وَبِظُهُرِهِ مِنَ الْفَرَائِنِ إِذَا فَلَكَ الْعُنُوانُ هُوَ مِنَامُ الْمَنَاطِبِ وَدِرِ
الْحَكْمِ مَدَارِهِ كَمَا إِذَا وَضَعَ عَلَى الْمَجَارِيِّ وَالْمَشَغُلِيِّ وَالْمَسَكِيِّ



وَرُجِحَ لِكُشْتُكُوكُ لِطُمُونَ عَلَى الْقُرْمَعَ لِكُشْتُكُوكُ

٦١

فِي الْبَلْدَ الْغَلَافِ شَلَّا فَإِنْ رَأَدَهُ دَوْرَانُ الْحَكْمِ مَدْرَصَةً هَذَا الْعَنَاءُ
فِي هَذِهِ الْأَمْثَالِ ظَاهِرٌ لَا سُرْفَهَا وَفَدِيْبَطْهُرُ فِي الْقُرْمَعِ وَالْمَغَامَاتِ
أَرَادَهُ بَغْلَبُ الْحَكْمِ عَلَى مَجْرِ حَدَّثَتْ لَكَ الْعَنَاءُ وَمَخْفَفَهُ فِي الْحَاجَةِ
مِنْ دُرْدَنْ مَدْخَلَةِ الْمَفَائِهِ فَيُهُرِّبُ لَا يَنْوِي فَبَغْلَبُ الْحَكْمِ حَ عَلَى صَدَّهُ لَكَ
الْعَنَاءُ حَالَ النَّعْلَبِيْقِ بَلْ كَمْيُ فِي الصَّدَّ وَلَوْ فَنَّعَنَّا سَادَ مِنْ هَذِهِ
الْقَبِيلَ فَوْلَهُ بَعْدَ الْزَّانِي وَالْزَّانِي فَاجْلَدَ وَأَكَلَ وَاحْدَعْنَاهُ مَائَةَ
جَلَدَ وَالثَّارُو وَالثَّارُو فَأَقْطَعُوا أَبْدَهُمَا فَإِنْ عَدَ اعْبَانَتْ خَوْ
الْعَنَاءُ وَالْبَيْدَ حَالَ الْجَلَدَ لِبِرِّهِنْ جَهَنَّمَ كَوْنَ الْمَشْتُقَ حَفْيَقَهُ فِيْهَا حَدَّثَ
عَنْهُ الْمَبْدُ بِلْ مِنْ جَهَنَّمَ زَرْبَهُ هَذَا الْحَكْمُ الْخَاصُّ فِي حَصْوَ الْمَفَامِ عَلَى مَجْرِ حَدَّثَ
هَذَا الْعَنَاءُ وَزَرْبَهُ فَدِيْبَطْهُرُ فِي الْقُرْمَعِ بَعْدَ كَوْنَ الْعَنَاءُ حَجَعَ
فِي الْفَضْيَةِ هَنَّا طَالَ الْحَكْمِ أَصْلًا لَا هَذِهَا وَلَا بَقَاءً بَلْ اسْتَأْنَوْ بِهِ لِكُونَهُ
مَعْرِفَةَ الْمَوْضَوْعِ وَالْمَنَاطِ غَيْرِ مَذَكُورِهِ كَمَا ذَاعَ فِي الْعُلَمَاءِ مَثَلًا بِالْمَعْتَازِ
وَفَيْلَيْجَ عَلَيْكَ أَكَارِ الْمَعْتَازِينَ وَهَذَا بَيْضًا بَيْنَ تَلْفُ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ
جَهَنَّمَ الْحَدَّثَ وَالْبَقَاءِ لَا نَرَهُ فَلَدَنْجَعَلَ حَدَّثَ بَعْضَ الْعَنَاءِ بِنَ مَعْرِفَةِ دُرْدَنْ



فِي حُرْجِ الْمُشْتَقِّ الْمُطْلَقِ عَنِ الْمُسْتَقِّ

٦٢
يُحَلِّ بِفَائِدَةِ مَعْرِفَةِ الْحَكَمِ أَبْصَارَهُ مِنْ هَذِهِ الْجُنُبَةِ وَكَانَ
فَالْخِلَافُ الْأَحْكَامِ مِنْ هَذِهِ الْجُنُبَةِ لَا يُرْبِطُ لِمَ بَوْنَ الْمُشْتَقِّ جُنُبَةً فِي الْحَا
أَطْلَاعِهِ مِنَ الْأَضْوَى الْحَالَ كَمَا أَنَّ مِنْ هَذِهِ الْجُنُبَةِ لَا فَرْقٌ بَيْنَ جَاءَهُ
الْمُشْتَقِّ وَلَذِي الْحَكَمِ الْمُعْلَقِ عَلَى عَنْوَانِ الرُّوحِ فَلَدَّ بَزَرْهُ لَوْلَيْدُ
أَنْفَضَّا ذَلِكَ وَلَدَّ بَزَرْهُ مَذَلَّةً مُخْرِجَةً أَمِ الرُّوحِ إِذَا نَحْنُ وَيُبَوِّئُ
الرُّوحُ جُنُبَةً لَا يُرْفَعُ بِإِنْفَاعِ الرُّوحِ جُنُبَةً لَا يَدْرِي مَذَلَّةُهَا لَكُنْ وَجَوَّ
النَّفَرُ وَجَوَازُ الْوَطَيْرِ بَزَرْهُ مَذَلَّةُهَا لَا يُرْبِطُ لِمَ بَزَرْهُ بِعَنْوَانِ
الْفَاقِدِ عَلَى سَبِيلِ الْجُنُبَةِ أَوْ الْجَازِيَّةِ بَلْ هُوَ نَابِعٌ لِكُبِيْغَيَّةِ النَّعْلَقِ فَمِنْ
الْمَنَاطِ وَهَذَا فَلَدَّ بَوْنَ مَعْلُومًا لَوْلَيْدُ اَخْطَرَهُ خُصُوصَيَّةِ الْحَكَمِ وَ
الْمَوْضِعِ وَلَدَّ بَوْنَ مَشْكُوكًا وَلَا يَسْعُ الدُّغُولُ بِأَنَّهُ مَعَ الشَّكِّ
عَلَى كَوْنِ الْعَنْوَانِ مَنَاطِ بَزَرْهُ الْحَكَمِ مَذَلَّةً وَذَلِكَ لَأَنَّ الْحَكَمَ إِذَا
كَانَ فِي مَفَاعِمِ الْبَيَانِ فَالظَّاهِرَةُ فِي مَفَاعِمِ بَيَانِمِ الْجَهَادِ وَإِنَّهُ
يُقْصَرُ عَنِ الْبَيَانِ الْأَلْمَانِيِّ مَدْفَوعٌ بِالاَصْلِ وَإِذَا كَانَ فِي مَفَاعِمِ بَيَانِ
نَمَامِ الْجَهَادِ فَلَا يَذْكُرُ الْأَمَاهُو الْمَنَاطِ فِي الْحَكَمِ وَإِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ مَنَاطِ



فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ

قُولٌ

٤٣

فَقُضِيَ مَوْضِعُهُ دُورَانُ الْحَكْمِ مَدَارَهُ وَيَنْبَغِي النَّبِيَّ عَلَى الْمُوَالِ
فَذَكَرَ كُرْبَرَاهُلُ الْمَغْفُوَانُ الْفَرِيقُ بَيْنَ الْمُشْقَ وَعِبَادَتِهِ هُوَ الْفَرِيقُ بَيْنَ
الشَّئْ لَا يُبَطِّرُ وَبَيْنَ يُبَطِّرَ لَا يُخْدِثُ الْفَرِيقُ بَيْنَ عِبَادَتِهِ لَا يُكَانُ عَدَدُ
لِلْفَظِ الْفَرِيقِ اَضْنَعُ حَلْمِهِ عَلَى الذَّاتِ وَإِنْ عِبَادَةً لَا يُبَطِّرَ كَانَ مَدَارِ
لِلْفَظِ الْفَرِيقِ اَضْنَعُ حَلْمِهِ عَلَيْهِ هَذَا بَنَاءً عَلَى فَيَا بَيْنَا عَلَيْهِ عِبَادَةً
لَا مَهَّا إِنْ أَرَدْتَ مِنَ الْمُصْدَرِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَقُدْرَ عِرْفَتَ أَنَّ التَّقْرِفَةَ
يَعْنِي مَا اَنْتَ أَهُوَ بِاَخْتِلَافِ الْمُحَاذِيْنَ فِي الْمَعْنَى الْجَدِيدِ لِاَخْتِلَافِ وَضِعِيمِ
الْمُبَدِّيْنَ وَصَحَّةِ الْحَلْمِ وَعَدَدِ لِسَانِيْ عِبَادَةِ الْلَا يُبَطِّرَ وَلَا يُبَطِّرَ لَا
وَمَجْدِ الْلَا يُبَطِّرَ لَا يُوجَبُ صَحَّةُ الْحَلْمِ فَإِنْ حَدَّ الْفَرِيقُ إِنْ لَوْحظَ
لَا يُبَطِّرَ كَمَا هُوَ مَعْنَى اَسْمِ الْمُصْدَرِ لَا يُوجَبُ صَحَّتُهُ الْحَلْمُ بِالْحَلْمِ اَنْتَا
يَصْحَّحُ مَعَ الْاِنْخَادِ فِي الْوِجْوَهِ وَالْغَاهِيَّةِ الْذَّهْنِيَّةِ مَلَاحِظَةِ الْمَحْمُولِ
بِعِنْوَانِ كُلِّ مِنْ لَحَا عَنِ الْوِجْوَهِ حَتَّى يَعْنِدَ الْحَلْمُ الْاِنْخَادِ فِي الْوِجْوَهِ
فَحَدَّ الْفَرِيقُ اَنَّمَا يُلْهِنُ الْاِنْفَسَمَ اَضْنَعُ حَلْمِهِ عَلَى الذَّاتِ لَظَهُورِ نِعَاهِدِهِ
فِي الْوِجْوَهِ الْذَّهْنِيِّ وَالْخَارِجِيِّ مَعًا وَإِنْ لَوْحظَ مَدْنُوَيًا فَهُنَّ كُوْزَعَيْنَ



فِي التَّبْدِيلِ ثَلَاثًا مِنْهَا

عَمَّا يَجِدُ عِنْدَهُ الْأَذَانَ بِكُونِهِ عَلَى دُوْجَدِ الْوَصْفِ فَمُضَعَّهُ الْحَمْلُ لِهُذَا الْخَصْصِيَّةِ

كَافٍ لِلشُّوْرِ وَفَدَّهُ بِكُونِهِ عَلَى هَذَا التَّحْوِيلِ لِإِصْحَاحِ الْحَمْلِ كَافِي لِلْمَسْدِرِ

الثَّلَاثَةُ فَدَّا شَهْرُ الْأَلْيَانِ الْعَبَارِ الْمُشْتَوِنَاتِ ثَلَاثَةُ الْمَدِيَّاتِ

بِسُوْقِهِمْ إِنْ الْمَرَادُ مَا خَوَّيَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَوْضِعِ لِهِ عَلَى جَمِيعِ الْجَرَبِ وَهُوَ مُعَجَّلٌ

الْفَسَامِ وَجُوَادِهِ أَذَانَ اِنْ إِنْ كُونَهُ مَفَادِ الْمَاهَةِ فَهُوَ مُخْلِلٌ

الْمَفْرُضُ مِنْ كُونِهِ مَوْضِعًا لِلْعَوْنَاحِ وَإِنْ إِنْ كُونَهُ مَفَادِ الْلَّهِيَّةِ

فَعُرِفَتْ أَنَّهَا الْأَنْدَلُلُ الْأَعْلَى مَعْنَى حِفْرٍ فَمُبَشَّعٌ كَمَا يَعْنِي الْأَذَانُ

هُوَ مَعْنَى سَمِّيَ ثَابِنَهَا إِنْ الْمَرَادُ مِنَ الْأَذَانِ أَمْ فَهُوَ أَوْ مَصْدَرُهُ فَإِنْ

كَانَ الْأَوَّلُ لِفَرِدِ الْعَرْضِ الْعَامِ فِي فَهُوَ الْفَصْلُ كَالنَّاطِقِ مُثَلًا

فَكُونُ الْفَصْلِ عَرْضِيًّا لِلنَّوْعِ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ الْأَذَانِ عَرْضِيٌّ لِلْفَرِدِ وَ

الْمَرْكَبُ مِنَ الْأَذَانِ وَالْعَرْضِ لَا يَكُونُ ذَابِنًا بِالضَّرْوَرَةِ وَإِنْ إِنْ كُوكَشَ

فَمَعَ أَنَّهُ لَا يَنْسَبُ فَوْءُ مَحْمُودٍ بِلِزْمٍ اِنْفَلَابِهِ أَهَامُ الْمَكَانِ الْخَاصِّ

ضَرُورَةً بِالظَّهُورِ ضُرُورَةً بِهِ شُوتُ السُّؤُلِ لِفَسَرِهِ أَنَّهَا الْمَشْتَقَّ

بِكُونِهِ مِثْلُ الْمَرْكَبِ إِنْ إِنْ كُوكَشَ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْمَسْدِرِ وَالْتَّوْفِيفِ



في التبيه الثالث منها

وهو باطل ظهورياً طهراً وإن بد خروج الفيد والتقييد لغير خرقٍ
معنى أن بعد عن مفهوم المسوء مع ان كونه الأصل والصلة في معاهظاً
لا سرير والظاهر ان مرادهم من العيادة المشهورة بيان عطائق ما يشفع
من المسوء ولو باللازم منه وطرف التحيل لا ينبع عن الموضوع له
حيث ان الهمة تكشف عن تحاط المادة من حيث فاعلها على حيق
الوصعقة فاسندت هو عنواناً صحيحاً الغير عن معناها بذلك ثبت
له المادة كما صحيحاً القول بان الفعل ينبع على الفاعل فان المراد به
الالتزام به باعتبار الاستدلال باللة لذة الوضعيه والمطابقية
الثالث مقتضيه ما ذكرناه من بعد وضع القيمة للمواضىء المهيأة
اما يمكن اجراؤها في الموارد التي يمكن فيها ملاحظة الانسياق النسبة
ولذا اخصر اجراؤها في الاسماء الموصولة للأحداث ولا يجري لها في
الحوالى اسماء الاعياء نعم قد يجري في بعض اسماء الاعياء اذ اتفق
نعلى فعل خاص بال نسبة اليها وفاصم بالفرائض اراده نقل ذلك
الفعل بغير الهمة فبها فضيلتها نعلم ذلك الفعل بها



فِي التَّبَيْرِ الْوَابِعُ مِنْهَا

هـ
ذلك نسبة ملحوظة بالتبير إلى ذلك الفعل بالتبير إلى العين قيماً
لهذه نسبه بدل الأطلاء بغير إدراحتها نسبة الأطلاء وبمحض
الفعل وبكتفي عنده بأبرد المهيئ على منعه وكذا النسول والغيم
فإن معلومية الفعل المتعلق بهما وجبي صحة الاتقاء عن كسر الفعل
المتعلق بهما بأبرد المهيئ على منعه وكذا البفالد والحداد الـ
من البغل والحديد فان ثالث الفعل المتعلق بهما من البيع ثم الأـ
والضـنـحـ فيـ اـثـاـفـ وـجـبـ صـحـةـ الـاـتـقـاءـ عـنـ كـرـ الفـعـلـ المـتـعـلـقـ هـمـاـ
بـأـبـرـدـ المـهـيـئـ عـلـىـ مـنـعـهـ لـكـوـنـ ذـلـكـ مـنـ خـاـصـاتـ الـكـلـامـ عـلـىـ
هـذـاـ الـقـاـسـمـ جـبـ حـيـثـ مـاـ يـشـقـ مـنـ الـاعـيـانـ الـوـابـعـ فـلـفـتـمـوـ الـتـبـيرـ
الـدـلـولـ عـلـيـهـاـ بـالـكـلـامـ عـلـىـ فـمـيـنـ خـبـرـيـهـ وـاـثـاـسـهـ دـعـرـوـ الـأـ
مـاـ كـانـ لـهـاـ خـارـجـ ظـاـيـقـةـ كـاـنـ ظـاـيـقـةـ بـقـمـ وـاـثـاـسـهـ بـمـاـ يـسـعـاـخـ
كـهـ وـهـذـاـ الـكـلـامـ بـظـاـهـرـهـ مـنـ ظـوـرـعـيـهـ وـفـلـكـ لـاـنـ الـمـاـدـ مـنـ الـجـمـعـ
الـمـلـحـوـظـ عـلـىـ بـقـيـةـ الـتـبـيرـ الـكـلـامـ أـقـمـ مـنـ الـطـابـقـ وـعـزـ الـظـابـقـ
وـالـآـتـيـجـ الـخـبـرـ الـكـاذـبـ عـنـ كـوـنـ خـبـرـ دـوـرـ خـيـرـ فـقـرـ لـاـشـئـ مـنـ الـتـبـيرـ



وَالْمُقْرِبُونَ بِالنَّبِرِ وَالْأَذْئَعِ

64

الدلول عليها بالكلام عن نحو هذا الخارج اذ لا اقل من العدم
لظهور امتناع ارتفاع النفيضين فتصد معه الخارج الغير المطأ
وقد يخل المراد من عه الخارج في التبديل الا شائنة حصلوا
معناها بنفس الكلام فيرجع التفرقة الى ان التبديل يحوله كذا
عن الواضح والاشائة موجود لمزيد فعد ان التبديل الا شائنة
الدلول عليها بالكلام كالتبديل الطبيه المدلول عليه باصياعه
اذا كان بالكشف الوضعي امتنع ما خرها عن الكلام لظهور وجود
تفيد المكثور عن الكافيه الازم تفقد العلم على المعلوم وهو
ظاهر البطلان **وتحميم الكلام** بامدادهم والتفرقة بين
التبديلين مطرد ذلك تكون على نحو سند عما يقال كونها
ظاهرة الغيرها وفيها جهه كشف عن واضح فتشتمي خبره وقد تكون
على نحو لا شدعى داعيا ولا فيها انتزاع الشئ ولا منها جهه كشف
اصلا بل هي هي بنفسها فتشتمي اشائنة سواء كان ذلك مدلولا
للكلام يكشف عنها اللفظ بالوضع او حاصلا بالكلام وهذا

فَلَمْ يَقُرِ بِهِ بَنْ الْجَبَرُ وَدَشَّا

٤٨

هو المراد من قولهما اذ النسبة ان كان لها خارجا او ليس لها خارجا اي
ان كانت بحسب نسبة تدعى خارجا ولا تستدعي خارجا الا اذا النسبة
اما ان لا يحصل بالكلام ف تكون خبر به اذ يحصل بالكلام ف تكون
ادشائبة بل الغير المحاصل بالكلام ابضا ف تكون ادشائبة وقد
تكون خبر به والغير في التفرقة ما عرفت والجامع في جميع الاشياء
هو عدم ثبوت الكشف والنظر فيها من غير فرق بين كونها مدوة
للكلام او حاصله ابلا بل باعبيها العتب المحاصله لا يدخل خبر عن
ادشاء الا اذ ظلك النسبة ف تكون هي المقصودة بالكلام وقد
تكون هي المقصودة مثل اذ اخبر عن زيد يكون عالم ما يتحقق بقوله
في عدم ادشائبه اذ كلها حاصله بكلام ف من حيث صدر الكلام
منه يصدق عليه اذ نتكلم ومن حيث تكون كلاء هذا كاسفاع عن
 واضح يصدق عليه اذ اخبر ومن حيث تكون كلاء هذا كاسفاع عن
صريح حسنه مدحه صريحه تكون كلاء هذا كلامه هذا
صوابي العلم الخاطي بهذه الفضيحة يصدق على اذ اعلم غير

فِي النَّسْبِ الْأَنْشَاءِ بَيْنَ الْحَاصِلَةِ وَالْكَلَامِ

٦٩

ذلك عن الأصول والثبوت الحاصلة بالكلام فما نهَا من النسب الآتية
لا ينفيه لا ينفيها إلى وافع الخروج فلا ينخلو خبر عن الشاء إلا
معنى صفاتها على نسبة واحدة كغيرها منها منفأ بل إنها معنى
في الموجوف كلام واحد فما نسب المدلول عليها بالوضع نسبته
والنسب الحاصلة بالكلام بغير الوضع سبب التائمة ثم الكلام
أنه ينبع لبيان ما مدلول الوضع وكان هو المفعم بالاصالة في الأ
دوى غيرها من النسب الحاصلة به كان الكلام حين العذر أداة الكشف
بالاعتنى النسبة الخبرية وإن ينبع لا راده أفاده بعض ظل النسب
الحاصلة به ولم ير النسبة المدلول عليها بالوضع الانوطنة
لم يحصل ذلك النسبة كان الكلام حاثة وذلك كما إذا صفع
في المثال المذكور للدرج فالكلام بخلاف ذلك هذى النسبة المفعم
بالإفاده اثاء وإن كان بخلاف ذلك النسبة المدلول عليها بالوضع
خبر وهذه النسبة الخبرية مراده لمنكم فطعا وال فقط مبنى منها
الاصالة ففقط المفعم عليها فما أنها غير مفعم بالاصالة



فِي بَيْبَانِ أُصْنَافِ الْمُسَبِّبِ الْأَنْسَابِ

٧٠

بل للوصلة إلى مقصتو آخر نظير اراده العم من المستثنى منه لصحته
الاستثنى فكان اللقط مستعمل هناك في العم ولا يجازيه ففيها
كما هو منك أهل التجنّب كأن الجمل الخبرية المستعملة في مقام الآيات
مستعملة فيها وضعت له الان الفريضة ذلك على عذر تكون منها مقصو
بالآفاده ومتعلقاً الغرض المذكول وجحده ذلك لا يوجد المجازية
بعد ثبوتها الاستثنى فان العبرة والتجنّب والجاز بالاستثنى في
الموضوع له وعدمه ولا يستلزم مع ذلك كونها أيضاً مقصو بالآفاده
نعم لو قيل مع ذلك باشترط كونه مقصو بالآفاده صح دعوى التجنّب
هنا كذلك التجنّب في العام المختص فهو خلاف التجنّب
كيف كان يحمله اقسام النسب الاستثنائية انها اما ان تكون مدللاً
للكلام بالوضع او حاصلاً بالكلام من دون وضع والمدلول
بالوضع اما ان يكون مدلولاً للهيئة وللاداة كهذا ولا اثبات
كلام الامر او امثالها من حرر المبني والرجيف لافئام اذا ثلثه
الاول مدلول الهيئة والثانى مدلول الاداة والثالث غير ذلك



في بيا أقسام النسب الائنة أبى

٤١

بالوضع الحالى بالكلام أمّا الأوّل وهو المدلول بالهيئة فمن
جلتها هيئة افعى فانها موضوع للكشف عن هذه المادة لو
منسوّى فالفاعل ماعلى وجوب المعيوشة الير واما عبار عن خصوصيتها
هذه النسبة بذلك دون المطلوبية لكون ذلك جامعاً لجميع مواد
اسنادها كاسبيّن في الشأن نعم يكشف عن المطلوبية بالاطلاق
وخلوا الكلام عن الفرق بين المانعة فمزح حيث ظهر وأنظبا في النسبة الكلمة
للنسب والاغيوبة وإن لم تكن ظاهرة فيها البعض أو امّا مع وجود
الفرق بين وفروع الكلام في غير مقام ذلك فلا يكشف عنها عزف ذلك
بل يكون الكلام مع واراً سيعمل في الموضوع له نوطنة لأمر آخر هو
المقصود بالافادة لكن ينوي في ذلك على وجود فرق بين ذلك عليه
ان كانت هي خصوص المقام وذاك لا يمّا المخالف باختلاف المقام
كلها من قبل الأغراض من الكلام لا المستعمل فيها الهيئة لكون
الهيئة من الشئون اللفظية وتكون مجازاً في بعضها ومخى لغير
الصلة منها يتضمن ذلك ما عدّ لها بالمقاييس فـ جائز ما لا يـ



فِي هَذَا كُلُّ مُؤْمِنٍ لَّا يَرْجُو فَعَلَ

منها التكليف او امر الطيب في تها وارى كانت مسند جملة الموضوع له
الا ان المقصود بالافاده منها بين الصلاح والفسال الا السكليف فلا
يشتمل على امر في هذا المقام تكليف ولا من فهو بغير حكم بل من وظيفته
بمعنى ايجي بالصلاح والفسال لا بمعنى سمعها فقط فيه باراده النسبه
المحير به من النسبه الموضوعه للاداء ليكون مجازا في المنهجه كيف وظيفه
عرفنا بذلك مجازيه في الحرف ولا فيما هو موضوع بوضعها بل بمعنى كونه
المقصود بالافاده من حيث علبه معرفه صلاحه من هنعد معرفه فهذا
بعضه المقام وهي كونه في مقام الاشفاف وبين النفع والضرر فما
في هذا المقام لا يحيث الا على ما هو الصلاح ولا يمنع الاعمام في هنا
ومنها ما وقع في مقام بين الحكم الوضعي من التجاشه كقوله عَزَّ عَزِيزُ
ثوابك من احوال ما لا يؤكل لجمر فانه في هذا المقام لا يشتمل على التكليف
واذا شتمل اللقط في الموضوع له لكن بعلم بالغريب عذر كونه مقصود
بالاصاله واما جمیع به نوطة لاستعادة التجاشه او الجھیز كا اذا
اعمل بما يجري واظهر فاز عذر اراده التكليف منه اپنَا صاهر ولذا



فِي كِبِيرِ الْأَذْرَعِ عَلَى الْحِكْمَةِ الْأَضْحَى

٧٣

لَا يَأْتِي مَعَ الْخَالِفِ عِفَافٌ بَيْنَ عِنَابِ الْوَاقِفِ وَعِقَامِ الْعَيْنِ إِلَّا
أَوْجَزَهُ كَالْأَمْرِ بِفَرَاعَهِ السُّوَءُ فَلَا يُبَدِّلُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ أَرَدَ بِهِ بَيْنَ جُزَّاهُ
لَا تَكْبِرْ بِهَا عَلَى سِيَّسَةِ الْأَسْفَلِ لَمَّا يَعْلَمُ بِهِ كَمْ الْأَعْفَابُ
الصَّلَاةُ أَوْ السُّرُطَةُ كَالْأَمْرِ بِالطَّهَارَةِ أَوْ الْأَسْبَابُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ الْأَ
بَالْفَضْرُ الْأَفْاضِ فِي بَعْضِ الْصَّرْفِ وَالْكِبْلَةِ وَالْوَزْنِ فِي مَطْلُقِ الْبَعْضِ فَإِنْ
عَدَ أَوْرَادَهُ الْنَّكْبَةَ فَيُجْعَلُ هُنَّةً هَذِهِ الْمَوَارِدِ إِنْصَاطًا ظَاهِرًا فَيَبْطُلُهُمْ مِنْ
الْمَرْاثِ فَيُجْعَلُ هُنَّةً الْمُسَبَّبَةُ الْأَشَائِبُ الْمُفَضُّوَّةُ بِالْهُبْشَةِ نُوْطَنَةُ الْأَ
أَخْرَ حَاصِلُ بِالْكَلَامِ فَيَنْتَهُ بِالْكَلَامِ حَمْمَةُ الْأَنْشَاءِ مَعًا الْمَدْلُولِ بِأَ
وَالْحَاصِلُ بِالْكَلَامِ غَائِبُهُ حَمْمَةُ حَدِّهَا نُوْطَنَةُ وَالْأَخْرُ مُفَضُّوَّبًا
فِي الْأَفَادَةِ وَذَلِكَ كَمَا إِذَا سَعَى الْأَمْرُ فِي مَفَامِ النَّهْكَةِ أَوْ الْأَسْهَفِ
أَوْ فِي مَقَامِ النَّخْصُونِ وَالْحَتْشُونِ كَمَا يُؤْكِلُ الْعَبْدُ لِوَلَاهِ أَخْرِيَنِي وَعَافِيَنِي إِنْ
مِنْ قَالِكَ فِي الْعَفْوِيَّةِ دَامَثَالَهُ لَكَ مِنْ الْأَسْعَادِ الْأَنْفَافِ فَإِنْ أَمَادَهُ
الْهُبْشَةُ فَيُجْعَلُ هُنَّةً هَذِهِ الْمَوَارِدِ مُسْعَلَةً فَهَا وَضَعَتْ لَهُ فَطْعًا لِنُوقْفَانِي
مِنْكُمْ الْمَفَاصِدِ فِي النَّهْكَةِ بِالْأَسْهَفِ أَعْدَدَ الْأَسْهَفَ لِمَا فِي الْمَوْضِعِ



فِي بَلَادِ الْأَسْرَارِ الْقُطْنِيِّيِّيْهِ هَبَّتْ

٧٤

لأنَّ الفرض الانتقال من البر والصوب وبح فالمعنى الجامع المذكور يتوافق
بفاء استعمالاً اللفظ في جميع هذه الموارد والمفاسد بالسيرة ما دامت
من الكشف عن أنَّ هذه المادة ملحوظة منشؤها فاعل ما على وجه
البعوثية البر هذا هو سر خالقنا القوم في التعبير وكيف كان يخلي
ظهور ذلك بما ذكرناه أرقى بغيره فعل المستحبقة بحسب الوضع في
ذلك ظرف لا يزعم كونها حقيقة في الوجوب نعم بنياء على التكليف مع الأطلاق
وخلو المفاصد عن القرائن الكاشفة عما عده من المفاسد ثم التكليف
المطلق ظاهر بضم الهمزة واللزام للأطلاق فلا شئ من التكليف
او خصوص الوجوب من الموضوع للهيئة في شئ بل هما من المفاسد
والاغراض كما بالمفاسد التي عرفها الان تلك المفاسد التي توقفت
على وجوب فرضها حال البر ومقابلتها نسبتها بخلاف هذه في المفاصد
فاذا يتحقق فيها الاطلاق ولذا يرفع البدع عنها باذن في معارض من يجيء
او فرضها حال اتفقا او خصوص مفاصد كما هو غير خفي على الفقيه الممارس
المطلع على صدور الفقهاء في الفتوى وآتما مدحوا الاداء فمن جملها



کم

فِي كِبِيرِ الْأَنْتَلِي عَلَى الْحَكْمِ الْعُضْبِي

٧٥

لَام الْأَمْرَ فَانْدَخُولُهَا وَهُوَ صِنْغُرٌ يَفْعُلُ فَبَلْ دَخُولُهَا كَانَ كَسْفٌ
عَزَّالِيَّةً مَلْحُوظَةً مَنْسُؤَةً إِلَيْهَا عَلِمَ مَا عَلَى نَحْوِ الْأَنْصَارِ وَهُوَ بِالظَّاهِرِ
كَانَ خَبْرَتِهِ ثُمَّ لَام الْأَمْرَ كَسْفٌ عَنْ خَصْوَصِيَّةِ ذَهْنِ النَّسْبَةِ وَغَيْرِهَا عَزَّ
الْأَطْلَاقِ وَجَعَلَنَّهَا عَلَى وَجْهِ الْمَطْلُوَيَّةِ لِلْمُنْكَرِ أَوْ الْمَبْعُوشَيَّةِ الْمُبَرْجَعِيَّةِ
الْكَاشِفَيَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَطْلَاقِ وَعَلِمَ هَذَا الْفَيَّا سَلْقَةَ
هَلْوَةِ النَّاهِنِ وَحْرِ الْمَقْنَى وَالرَّجْى فَإِنْ خَبْرَتِهِ ثُمَّ دَخُولُهَا بِنَارِ دَخُولِهَا
أَمَّا هُوَ بِالْأَطْلَاقِ وَبَدْخُولِهَا نَخْرُجُ عَنِ الْجَنِينِ إِلَى الْأَدْسَابِ فَإِنْ هُوَ
مُثْلِلَ الْكَسْفِ عَنْ كُوْزِهِ النَّسْبَةِ مَلْحُوظَةً عَلَى وَجْهِ الْمَسْنَفِيَّةِ عَنْهَا
حْرِ الْمَقْنَى عَنْ كُونِهَا مَهْنَابًا وَلَاءِ النَّاهِنِ عَنْ كُونِهَا مَنْوَعًا عَنْهَا ثُمَّ
الْمَنْوَعَيَّةِ اِضْرَبَ كَالْمَبْعُوشَيَّةِ أَخْرِيَّ الْكَلْبِفِ الْخَرْجِيِّ هُوَ أَبْرَضُ مِنِ الْمَفَاصِدِ
لَتَقَاعِمُ الْأَطْلَاقَ كَالْوَجْوَلَاهُ عَيْنُ الْمَوْضِعِ لَهُ فَإِنَّ النَّهَى يَبْرَضُ كَلَّا
كَثِيرًا فَإِنْ سَعَى لِمِفَاصِدِ الْخَرْجِ كَمَا نَعْتَرَكَ إِذَا أَفْلَلَ الْأَنْصَلَيْهِ إِلَيْهِ
بِكَلِّ بِجْهِهِ أَوْ الْمَفَسِّدِ كَفُولَ الْطَّبِيْبِ كَنَّاكِلِ الشَّئِيْفِ الْفَلَافِ أَوْ عَدَدِ الْجَمِيْهِ كَمَا
إِذَا أَفْلَلَ لِأَنْغَلِ بَلْغَوِ الْفَاسِدِ وَإِمْثَالِ نَكَلِ مِنِ الْمَفَاصِدِ نَظَرَهُ الْفَرَائِنِ إِذَا



وَكَبِيرَ الْقَسَافُ لِلْعَقُوْنِ وَالْأَبْغَاوِ

٧٦
من الممكى بالام مع كونها متعلقة بنها وضعاً لها هذا الحكم في الآية المروى
عليه بالكلام بسبب الوضع **وَمَا** الآية الحاصل بالكلام وغير المدل على
بالوضع ففقد عرف ان من جملة الأجنحة التي يقصد بها الدفع والذم ومن
جملة الأجنحة التي يقصد بها التكليف من الوجه والخرج فما الأجنحة عن
بالفعل والرثى فربما يكتفى ببيان مطلوب تبريره بمعنى ضيقه فإذا كان في مفهوم
يَا التكليف يقصد بذلك ما يترتب عليه من الكشف نحو مطلوب تبريره بمعنى ضيقه
لا باستثنى الجملة الخيرية في الطلب بل يعني كون المقصود بالأفاده من أجنحة
ذلك فالجملة الخيرية باهتمام على جزءها والكلام متعلقة فيها الآياتها غير
ذلك ^{ذئاب}
مقصود بالأفاده على سبيل الاستنباط على سبيل التوصله ومن جملة
الآيات التي تستعمل في العقوبة والإبعاد فما آياتها ابسط من هذا الفيل
باعيبيها النسبة الحاصلة بالكلام مع كونها متعلقة في الأجنحة فان قوله
بعنده مفهوم الآيات وعمليه عذر وفوع البع من مكانته عن وفع
البع بالوضع واستعل على اللفظ فيه **إِنَّ** الفرض **إِنَّ** فادع عذر كون
المتعلقة مقصود بالأفاده وان الغرض من اطلاقها هذه النسبة الخيرية بما



بِحَرَقِ الْفَرِسِ وَالْعُمُو وَيُقَاتِلُ الْأَنْشَاءَ

٧٧

بِهِرَبِّ عَلَيْهَا مِنَ الْأَنْشَاءِ بِالْمَبْعَدِ النَّبِيُّ عَنْ تَظْهَارِهِ الْمُبَيِّنِ وَجَهَ الْوَفْعَ مِنْهَا
كَانَ الْمَاضِ لِلَّذِلِّ عَلَى الْوَفْعِ دَلِيلًا كَذَافَةً الْكُفَّرِ عَنْ هَذَا الْأَنْشَاءِ الْفَعَلِ
مِنَ الْمُضَاعِعِ لِأَعْتِيشِ عَزِّ الْحَالِ وَالْاِسْبَاعِ لِأَصْنَاعِ الْأَنْشَاءِ فِي الْعَهْدِ وَمِنْهُ مُخْصَصٌ
جِبْرِيلُ الْمَاضِي وَلِلْإِسْبَاعِ إِذَا نَبَلَ بِهِ أَصْنَاعًا بَعْضُهُ بَعْضٌ بَعْضُ الْعَقُولِ لَكُونَهُ
يُبَيِّنُ عَدْ صِرَاطَهُ فِي أَنْشَاءِ الْأَنْشَاءِ كَصْرِ حِدَادِ الْمَاضِي فِيهِ وَاقْتَالَ الْجَمِيلَ الْأَنْشَاءَ
كَفُولًا كَهُنْدَلًا بِمَبْعَدِ ثَلَاثَةِ أَنْكَانَ أَفْوَعَهُ الدَّلَالُ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّوَابِ الْأَنْشَاءَ
مَعْ ذَلِكَ لَا شَانِسِ الْعَهْدِ وَدَلِكَ لِأَنَّ الْأَنْشَاءَ الْمُفَعُو فِي الْعَقُولِ لِلْكَانِ لَا يُبَيِّنُ
الْأَعْدَاءِ اِجْمَاعِ الْأَنْشَاءِ بِنَمْوِ الْمُوجِبِ الْفَالِبِ لِمَ يَكُونُ الْغَرْضُ مِنْ كُلِّ أَنْشَاءِ
الْأَمْجَدِ الْأَنْشَاءِ مِنْ طَرِيقِ فَغْطَلِ الْبَعْقَبَةِ الْأَنْشَاءِ مِنَ الْأَخْرَى فَبِهِرَبِّ عَلَيْهَا
فَلَا يَنْسَبُ الْغَيْبِ مِنْ كُلِّ مِنْهَا بِوَفْعِ الْأَشْرِ وَهُذَا بَخْلَافُ الْإِبْرَاعِ فَإِنَّ الْأَشْرَ
الْمُفَصُّو مِنْهَا كَانَ كَهُنْوَقَ الْأَعْدَاءِ عَلَى الْأَنْشَاءِ وَاحِدَكَانَ الْاِسْبَاعِهِمْ
بِالْجَمِيلِ الْأَسْبَيْنِ دُونَ الْفَعْلَيْنِ وَإِنَّ كَانَ مَاضِيًّا وَلَذَا نَرِهِمْ مُنْقَضِيَّنَ
عَدْ وَوَفْعَ الْمَبْعَدِ وَالنَّكَاحُ عَبْرَهَا مِنَ الْعَشُو بِالْجَمِيلِ الْأَسْبَيْنِ مِعَ اِنْقَافِهِمْ
عَدْ وَوَفْعَ الْأَبْنَاءِ أَبْنَاهُمْ كَفُولُ الرُّوحِ لِرِزْجِهِنَّ طَالِنِ الْمَعْنَوِ عِبْدَلَانِ



فِي بَيْانِ صَرْفِ الْعَلْبَوَةِ الْأَذْنَاءِ

٧٨ حَلَوْجَرَهُ بِالْإِسْكَلَوَافِ وَفُوعَهَا بِالْجَمَلَةِ الْفَعْلَبَهُ كَطَلَفَهُ أَوْ عَنْدَ

مَعَ اَنْسَعَهَا الْجَمَلَةِ الْفَعْلَبَهُ فِي الْأَذْنَاءِ لَوْ كَانَ مِحَا زَا خَارِجًا عَنْ قَانُونَ الْلُّغَةِ

وَجِبَتْ لَا يَصْحُحَ لَاذْنَاهُ حَتَّىَ فِي الْعَقْوَهُ وَكَانَ كَانَ عَلَىَ الْفَوَادِ وَجِبَتْ الْحَكْمَ بِأَنْ

فِلَوْفَ الْأَبْفَاعَ وَكَذَ الْجَمَلَهُ الْأَسْبَهَهُ لَوْ كَانَ مِحَا زَا الْهَا فِي الْأَذْنَاءِ عَلَىَ

الْفَوَادِ وَجِبَتْ الْحَكْمَ بِالصَّحَهُ حَتَّىَ فِي الْعَقْوَهُ وَلَوْلَمْ يَكُنْ عَلَىَ الْفَوَادِ وَجِبَتْ

بَعْدَ الصَّحَهُ فِلَوْفَ الْأَبْفَاعَ وَلِبَسِ السَّرِ فِي التَّفْصِيلِ الْأَمَانَ ذَكَرَنَاهُ مِنْهُ

الْأَذْنَاءِ بِهِ فِيهَا وَأَخْذَلَ الْمُفَاهِيمِ وَبِمَا حَفَظْنَا لَكُمْ كَيْفَيَهُ لِلْأَذْنَاءِ

فِي الْمُعْنَوِيْنِ بِطَرِيرَكَ فَسَامَ مَثِيلَهُ وَجِبَعْدَ صَحَهُ الْعَلْبَوَهُ فِي الْعَقْوَهُ وَلَا

بَالْأَذْنَاءِ أَبْجَاهُ الْعَلْبَوَهُ مِنْ الْفَلَلِ لَا يَجْمِعُهَا وَذَلِكَ مَا عَرَفْتُمْ إِنْ

الْأَذْنَاءِ بِهِ مَا يَهْبِطُ عَلَيْهَا لَا يَأْبَى مَا يَعْبَثُ مَا اسْنَعَهُ

فِيهَا وَلَدَاهُ الْشَّطَرُ تَكْشِفُ عَنْ لِحَاظِهِ فَهُدِيَهَا اسْنَعَهُ فِي الْلَّفْظِ لِأَفْيَا

يُوجَدُ بِالْلَّفْظِ وَحْ فَالْبَعْضُ الْمَعْلُوقُ بِشَيْرَهُ بِدِمْشَلَأَا إِذَا قَدِيرَ الْأَذْنَاءِ

يَكُونُ الْأَذْنَاءِ لِلْأَزْمَرِ مَعْلُونَ كَمَا أَنَّهُ مَعَ الْأَطْلَاقِ كَانَ الْأَذْنَاءِ لِلْأَزْمَرِ

مَطْلُقُ وَلِبَسِهِ لِكَ الْأَذْنَاءِ الْمَدْحُ فَكَمَا أَنَّهُ مَعَ الْأَطْلَاقِ يَكُونُ الْأَذْنَاءِ



فِي مَا عَدَّ مِنَ الْعَلَيْقِ لِإِذْنَاهَا

٧٩

مَحْمُودُ مَطْلُوقُ دِمْجَةِ مَعْلُوقٍ كَفُولَكَ فِيمَ الرَّجْلِ إِنْ أَكْرَمْتُهُ بِكَذِّ
كَذِّ الْعَفْوِ وَبَعْدَ اخْرِيِّ كَوْنِ الْعَلَيْقِ بِهِ دَائِمَةً لِإِذْنَاهَا كَيْفَ
وَهُدَاجُوا هُلْصَحَّةُ الْعَلَيْقِ فِي بَعْضِ الْعَفْوِ كَالْتَّدِيرِ وَالنَّكَّ وَالْوَصْبَهُ مَعَهُ
أَبْصَأَ إِذْنَاهَا وَصَحَّةُ الْعَلَيْقِ دَائِمَةً لِإِذْنَاهَا هُمْ حُضُورٌ تَيِّبَهُ
الْمَدُولُ عَلَيْهِ بِالْأَرَادَهُ كَفُولَكَ افْجَاءُهُ كَزِيدٍ هُنْهُلُ نَكَرَهُ وَلَيْسَ شَرُورُ
إِذْنَاهَا كَرِهَنِي وَإِشَالَهَا مِنْ إِذْنَاهَا إِذْنَاهَا الْعَلَفَهُ فَلَا مَنْعَمُ مِنْ الْعَلَيْقِ
وَإِذْنَاهَا الْعَفْوُ وَالْأَبْغَاعُ مِنْهُنْهُنْ الْجَهَهُ وَإِنَّمَا الْمَنْعُ فِيمَا عَدَّنَ
مِنْ صَحَّةِ الْعَلَيْقِ فِيهِ أَمْرٌ خَرَّ كَأَخْرِيِّ إِذْنَاهَا كَمَا فِي الْعَلَيْقِ عَلَيْهِ
أَوْعَدَ الْجَزْرُ بِالْأَثْرِ حَالَ إِذْنَاهَا كَمَا فِي الْعَلَيْقِ عَلَى الشَّرِطِ ضَرِبَتِهِ اللَّهُ
عَلَى اعْبُدَاهُ وَفِي الْعَفْوِ وَالْأَبْغَاعِ إِلَامَاهُ لِبِسْهُنَا حَلَّ بِإِذْنَاهَا
بَهْ عَلَيْهِ بَعْضُ الْفَفْنَاهَهُ فِي مَطَاوِي كَلْمَانِهِ وَلَيْكَنْ هَذَا اخْرِيِّ إِذْنَاهَا
نَخْرِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَمَا وَفَقِيَ لِعَامَهِ بِرَدْهُ شَعْرٌ

(٢) الفَرَاغُ يَعْنِي شَعْرَهُ فِي الْأَرْبَعَ وَالْعَشِينَ
فِرْدَوْسُ الْفَرَاغِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ الْحَارِيِّ وَشَهْرُ
سَنَابِهِ سَنَابِهِ سَنَابِهِ





صيغه سطرو غلط	صحيح	
١ والفو و مثلوا اللثا	والفو و مثلوا اللثا	٥
الحرروف	حروف	٥
بغدوا	فعدل	٨
فلا حظوا	فلا حظ	٨
ففيه	فيه	١٢
وعدوها	وعدمه	١٣
من بي	من بي	١٤
انتبه	أنتبه	١٥
او حبـت	او حبـ	١٥
فلنا حـنـدـ	فلنا حـنـدـ في	١٦
الخـبـضـةـ	الخـبـضـةـ	١٨
كلـ	كـلاـ	١٣ ١٩
بـانـفـائـهاـ	بـانـفـائـهاـ	١٣ ٢١
رـبـةـ	رـبـةـ	٢٢
الـعـنـىـ	معـنـىـ	٢٥
فيـهاـ	فيـهاـ	٢٧
الـثـلـقـظـ	الـثـلـقـظـ كـاـ	٢٨
الـاـفـضـاءـ	الـاـفـضـاءـ	٣٤
دائـئـاـ	دائـئـاـ	٣٦
هوـ	هوـ معـ	٣٨
هـذـاـنـ الـخـمـونـ الـوـصـعـزـ	هـذـاـنـ الـخـمـونـ الـوـصـعـزـ	٣٩



صحيح	مطر	غلط	صيغة
الموضع له	الموضع	٤٠	٤٠
ان وضع	ان اوضع	٤١	٥
المعزى	المعزى	٤١	٧
الالتزام	بالالتزام	٤٢	٣
بكون	كون	٤٢	٣
هداية بالفتو	هدايته	٤٢	١٣
بان الجريمة	ان الجريمة	٤٢	١٣
كانت	كان	٤٩	١
ار المنشأ	ار الفشاد	٥١	٥
والضاربة	والضاربة	٥٢	١
والتحفظ	والتحفظ	٥٤	٣
لابغيها حشو	لا الحصول	٥٥	١١
فند	ثلو	٥٩	٥
عنه	حند	٦٠	٩
المراد منه	المراد	٦٥	٧
ضدًا	ضدًا	٦٥	١٢
غيرها	غيرها	٦٩	٧
فيها	فيها	٧٠	٣
للكلام	بالكلام	٧٣	٨
تكشف	لتكشف	٧٥	٨
عن	من	٧٧	١٠





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران